



الحصار المفروض على قطاع غزة: عدوان وقتل مستمران!

صفحة (٥) من ٤

قراءة في كتاب جديد «فخ ٦٧»

«اليسار» واليمين في إسرائيل يعتبران أن الانسحاب من الضفة والقدس لن يجلب السلام!

صفحة (٦) من ٤

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٧/٧/٢٥م الموافق ٢ ذو القعدة ١٤٣٨هـ العدد ٤٠٤ السنة الخامسة عشرة



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تحليلات صحافية إسرائيلية حول الأزمة الجديدة في القدس:

تغليب المصالح الحزبية، تدويل قضية القدس وبُطلان شعارَي «المدينة الموحدة» و«جبل الهيكل بأيدينا»!



القدس: صراع وقائع على الأرض.

في عدد من العواصم الأوروبية والعالمية عامة، منبهين إلى أن هذه مجتمعةً تعيد الأوضاع في مدينة القدس، مكانتها ومستقبلها، إلى مركز الاهتمام الدولي، انطلاقاً من فهم خطورة ما تنطوي عليه من فتائل لانفجارات متكررة محتملة، مستقبلاً.

ولفت هؤلاء، في هذا السياق، إلى استعجال الإدارة الأميركية بإيفاد مندوب خاص عنها، هو جيسون غرينبلات، كان من المقرر أن يصل إلى إسرائيل أمس الاثنين لمناقشة حيثيات الأزمة الحالية وتطوراتها وسبل الخروج من مأزقها في محاولة للتوصل إلى حل يعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل قرار الحكومة الإسرائيلية نصب البوابات الإلكترونية.

أفادت الأنباء بأن غرينبلات سيكون على اتصال دائم مع جاريد كوشنير، صهر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ومساعدته الأقرب، الذي قالت شبكة «سي. إن. إن» الأميركية إنه «يجري منذ أيام اتصالات ومشاورات مع أطراف مختلفة بغية نزع فتيل الأزمة والتوصل إلى حل لها». لكن بعض المراقبين والمعلقين الإسرائيليون اعتبروا، في نغمة نقدية واضحة، أن «تدخل الإدارة الأميركية جاء متأخراً، إذ تذكرت الآن فقط بذل جهد ما تهدئة الأوضاع»، مشيرين إلى أن ترامب «غارق في مشكلاته الداخلية العويصة ويبدى اطلاعا سطحيا وضئيلاً جدا في كل ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، بينما نقل آخرون (مراسل «هارتس» السياسي، باراك رفيد، مثلا) عن «مصدر رفيع في الإدارة الأميركية» قوله إن ترامب «يتابع عن كثب آخر التطورات في القدس والمنطقة» وأن «الإدارة الأميركية تجري اتصالات مكثفة مع الأطراف ذات العلاقة لمنع التصعيد وحل الأزمة، وذلك من منطلق التزامها بإيجاد حلول للقضايا الأمنية العالقة»!

وأضاف مراسل «هارتس» أن «البيت الأبيض شديد القلق حيال التصعيد الحاصل في الأيام الأخيرة، لكنه فضل تركيز اتصالاته خلال الأسبوع الأخير في قنوات سرية وهادئة وعدم نشر أية بيانات رسمية». ونقل عن «مصدر مطلع» أن محادثة هاتفية جرت بين مسؤولين في البيت الأبيض ورئيس الحكومة الإسرائيلية، نتج عنها، خلال زيارة الأخير إلى هنغاريا نهاية الأسبوع الماضي، «لم يطلب خلالها المسؤولون الأميركيون إزالة البوابات الإلكترونية من مداخل الحرم القدسي (جبل الهيكل)»، بل ناقشوا الحاجة إلى ترتيبات أمنية هناك وكيفية تطبيقها بصورة ناجحة وناجعة»!

«جبل الهيكل بأيدينا»، هل حقاً؟

أعدادت الهبة الفلسطينية الأخيرة في القدس، على خلفية وضع البوابات الإلكترونية في مداخل الحرم القدسي الشريف، إلى واجهة النقاش العام في إسرائيل مسألة قديمة ومتواصلة تتعلق بالادعاء الإسرائيلي الرسمي (والشعبي)

كتب سليم سلامة:

لدى محاولة استعراض وتلخيص ما أثارته الأزمة الجديدة في الحرم القدسي الشريف بأحداثها، تغالطها وارتداداتها، من معالجات وتحليلات في الصحافة الإسرائيلية، يمكن الإشارة إلى ثلاث خلاصات مركزية شكلت ما يمكن وصفه بالإجماع شبه التام بين مختلف المعلقين والمراقبين والمحللين، هي: الأولى - إن قرار الحكومة الإسرائيلية ومجلسها الوزاري المقلص (للمشؤون السياسية والأمنية) بنصب البوابات الإلكترونية في مداخل وبوابات الحرم القدسي الشريف اتخذ خلافاً لمواقف وتوصيات وتحذيرات الجهات والأجهزة الأمنية المختصة وخصوصاً الجيش وجهاز الأمن العام (الشاباك)، لأنه انطلق من حسابات سياسية - حزبية ضيقة، على خلفية صراعات حزبية يمينية - يمينية، غلب عليها تفضيل المصلحة السياسية - الحزبية على «المصلحة الوطنية» العليا الإسرائيلية ومن خلال تجاوز الأنظمة والأصول المرعية في مناقشة مثل هذه القضايا والبث فيها؛ الثانية، إن القرار، بتبعاته الميدانية والسياسية، يعيد الوضع في مدينة القدس وقضيتها ومصيرها إلى موقع الصدارة ومركز الاهتمام، ليس محلياً وإقليمياً (عربياً وإسلامياً) فقط، بل ودولياً أيضاً، بما يعني إعادة تدويلها من جديد؛ والثالثة - أن الادعاء الإسرائيلي بشأن «وحدة القدس» (بشطرها الغربي/ اليهودي والشرقي/ الفلسطيني) وبأن «جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف) بأيدينا» هو محض وهم ليس أنه لا يجده له أي سند في أرض الواقع فقط، بل تتوفر كل الأسباب والوقائع التي تثبت بطلانه وزيفه!

حسابات حزبية وانتخابية ضيقة

قرار نصب البوابات الإلكترونية، التي سدّته الحكومة الإسرائيلية بوصفه إجراءً تكتيكياً فقط، جاء بتوصية من وزير الأمن الداخلي (المسؤول عن جهاز الشرطة)، غلعاد إردان، والمفتش العام للشرطة، روني الشيع، من دون إجراء أي نقاش أو بحث جدي حول الموضوع في الهيئات القيادية العليا في جهاز الشرطة، وسرعان ما حظي بتأييد عدد من الوزراء، من بينهم وزراء من حزب «الليكود» (رئيس الكين وميري ريف، مثل)، لكن الأهم كان تأييد وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، رئيس حزب «البيت اليهودي»، الذي يشكل الحضم الأقوى والأشد لحزب «الليكود» ورئيسه، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في المناقشة على أصوات الناخبين من الأوساط اليمينية في المجتمع الإسرائيلي، في داخل إسرائيل وبين المستوطنين في الضفة الغربية، وحيال هذا التأييد من جانب بينيت، رأى نتنياهو (الذي قال بعض المحللين إنه بدأ، حتى تلك اللحظة، وكأنه تعلم الدرس من الأحداث التي أعقبت قرار حكومته، في ولايته الأولى عام ١٩٩٦، بفتح نفاق أرضي أسفل أساسات المسجد الأقصى، والتي أسفرت عن استشهاد عشرات الفلسطينيين ومقتل عدد من الجنود الإسرائيليين) أنه سيظهر بمظهر «الضعيف» وغير الحازم» في «المعركة على القدس» وفي «مواجهة الفلسطينيين وسعيهم إلى فرض وقائع مبدئية تثبت سيطرتهم على القدس».

وذهب بعض المحللين إلى التأكيد على أن تزامن احتدام الصراع اليميني - اليميني على خلفية هذه «الحادثة العينية» المحلية الموضوعية» (كما وصفها معلق «هارتس» للشؤون الأمنية - العسكرية، عاموس هرثيل) مع استمرار واتساع التحقيقات الجنائية المتعددة والمتشعبة التي تصفح بنتائجها وعدد كبير من مقربيه لتشكيل خطراً جدياً على سلطته ومستقبل كرسيه، قضر الطريق جدا على نتنياهو لـ «الوقوع في خطأ فادح، بل خطيئة محاولة تصدير إزماته، الشخصية الفلسطينية وسعيهم إلى فرض وقائع مبدئية تثبت سيطرتهم على القدس».

والحزبية، بل وبأن غير محسوب قوامه فقير عرا - يميني، ذي إبعاد إقليمية ودولية» (كما كتب المعلق السياسي في صحيفة «معاريف» بن كسبيت)، وهكذا «أصبح من الواضح، بنظرة إلى الوراء، أن القيادة السياسية الرسمية في إسرائيل لم تقدر، بصورة كافية وصحيحة، الإسقاطات والتداعيات المحتملة لقرارها المتسرع بنصب البوابات الإلكترونية»، كما أشار هرثيل. أما أمير أورن، المعلق في «هارتس»، فكتب: «بين الخوف من بينيت والتحقيقات الجنائية ولجان التحقيق (المحتملة لاحقاً)، اخفت آثار القيادة القومية»!

القدس في المركز إقليمياً ودولياً من جديد

علاوة على كل ما أثارته الأحداث الأخيرة في «الحرم القدسي الشريف» خاصة، وفي القدس عامة، من تحركات سياسية ودبلوماسية مكثفة على مستوى الدول العربية والإسلامية، وما استنهضته من حراك شعبي جماهيري في العديد من العواصم والمدن العربية والإسلامية والعالمية، أشار المحللون والمراقبون الإسرائيليون بشكل خاص إلى ما أعقبها من تصريحات وبيانات، بل خطوات فعلية،

موضوعة القومية اليهودية، الاعتراف بالأقليات وبحقوق المجموعات السكانية المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً حقها في رعاية وتنمية ثقافتها، دينيتها، لغتها وتراثها.

في مستهل ورقتهم/ رسالتهم هذه يرى معدوها ضرورة «توضيح أننا ملتزمون، بكامل روحنا وقتونا، ببعثنا كون إسرائيل دولة قومية ديمقراطية ملتزمة بالمساواة، يجسد الشعب اليهودي فيها حقه في تقرير المصير، لكنهم يشددون على إن إجراء أحادي الجانب كهذا من شأنه خلخلة التوازن بين مركبي الدولة، اليهودي والديمقراطي، بما «سيعمق الشروخات القائمة أصلاً في المجتمع الإسرائيلي وسيعكس ليس فقط على الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم في إسرائيل وسيقلص القدرة على حماية حقوق المواطنين في إسرائيل، وإنما أيضاً سيعدو بضرر مهوي وتربوي وسيمنش بالقدرة على ضمان حياة مشتركة بين المجموعات المختلفة في الدولة».

على هذا، يدعو معدو «ورقة الموقف»، الوزراء وأعضاء الكنيست «ليس إلى التراجع عن مسعى تعريف الهوية القومية اليهودية على عتبة الذكرى السبعين لتأسيس الدولة، بل إلى صياغة القانون بصورة جذرية، منفتحة، احتوائية وضامنة للاحترام، من خلال بذل جهود جديّة وصادقة من أجل التوصل إلى توافق اجتماعي وسياسي أوسع ما أمكن، على أساس اقتراح القانون الذي أعد استناداً

تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم»:

عزل الأحياء الفلسطينية في الخليل يتعمّق جرّاء فرض قيود جديدة على حركة سكانها!

«منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين الفائت نفذ الجيش الإسرائيلي سياسة الفصل والتمييز في قلب مدينة الخليل. وضمن ذلك أغلق الجيش شوارع رئيسية في المنطقة أمام حركة المرور الفلسطينية بعضها بشكل تام وفي بعضها الآخر يُسمح عبور المشاة فقط. وبالرغم من هذا الواقع القاسي، قرّر الجيش في شهر أيار ٢٠١٧ مزيداً من التشديد في القيود، الصارمة أصلاً، المفروضة على حركة الفلسطينيين» - هذا ما جاء في تقرير جديد نشرته منظمة «بتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان الأسبوع الماضي وأكدت فيه أن هذه السياسة أدت إلى انهيار وسط المدينة، الذي كان بمثابة مركز تجاري يؤمّه سكّان المنطقة، وإلى رحيل الآلاف من سكانه. وأشارت إلى أن وسط المدينة الآن بات شبه مهجور والسكان الذين بقوا هناك يعانون من الاعتداءات والمضايقات اليومية من جانب أفراد قوات الأمن والمستوطنين الذين انتقلوا للعيش هناك تحت حمايتهم. كما أن المش الخاطر بعشرات الآلاف من الفلسطينيين، والذي يشكّل عقاباً مجاعياً، لا يتيح لهم إدارة حياتهم على نحو معقول، بل ويحوّل حياتهم إلى جحيم لا يطاق. وبهذه الطريقة تدفع إسرائيل الفلسطينيين للخروج من مركز المدينة عبر سياسة «الترانسفير الهادئ» والمتواصل. وأشار التقرير إلى إطالة جدار الفصل والتمييز في شارع السلامة، فكتب: شارع السلامة هو أحد الشوارع الرئيسية التي يحظر الجيش فيها حركة المركبات الفلسطينية، وهو الشارع الرئيسي لحي فلسطيني يحمل الاسم نفسه. لهذا الشارع والذي يؤدّي إلى الحرم الإبراهيمي مدخلان نصب فيها حاجزان: من الغرب حاجز «المافياه» ومن الشمال حاجز «سفاليم». ومع مرور السنين غير الجيش من حين لحين بنّية حاجز «المافياه» والقيود التي يفرضها على عبور الفلسطينيين منه، ففي عام ٢٠١٢، نصب الجيش على امتداد الشارع جداراً يقسمه إلى قسمين، شارع رئيسي معبد، خصص لليهود فقط، وسمح فيه بمرور المركبات والمشاة، ومسار ضيق وغير مهمد ينتهي بدرج خصصه الجيش لعبور المشاة الفلسطينيين. وفي شهر آذار ٢٠١٣ ألغى الجيش الفصل، وذلك في أعقاب شريط مصور نشرته منظمة «بتسيلم» وثقت فيه رجال شرطة حرس الحدود وهم يوضّحون أنه يُسمح لليهود فقط بالمرور في القسم الرئيسي والمعبد من الشارع، لكن الجيش أبغى الجدار على حاله. وفي كانون الثاني ٢٠١٥ أعاد الجيش العمل بنظام الفصل في الشارع، ومنذ ذلك الوقت وهو يمنع الفلسطينيين من العبور من القسم المعبد من الشارع فهو مخصص للمستوطنين اليهود. أما سكان الحي الفلسطينيون فيواجههم الجيش إلى طريق جانبية ضيقة وغير مهمد، ويظهر هذا المصوّر في شريط آخر أعدته المنظمة. وفي شهر أيار ٢٠١٧ عقق الجيش الفصل عندما أتمّ بناء جدار يفلق في وجه الفلسطينيين مقطعا إضافياً من الشارع يؤدّي إلى حي «غيت» ونصب عند نهاية الجدار الجديد بوابة مغلقة. في البداية عُيّن في المكان شرطة من أفراد حرس الحدود كان يفتح البوابة لسكّان الحي الذين أرادوا الدخول أو الخروج منها. لكن بعد يومين أقفل الجيش البوابة، وأبقاها مغلقة لمدّة ثلاثة أيام متواصلة. وأبلغ ضابط من حرس الحدود بعض سكّان الحي الذين تجفّوا عند البوابة أنها ستكون مغلقة طوال الليل، من منتصف الليل حتى الساعة ٦:٠٠ صباحاً، وأنه من الساعة ٦:٠٠ صباحاً وحتى منتصف الليل سيأتي لفتحها أفراد حرس الحدود الواقفون عن حاجز «المافياه» القريب، كما تجعّف عدد كافي من الناس، وفق تقديرهم.

من الإفادات التي قدّمها سكّان الحي لمنظمة «بتسيلم» تبين أنه لا كانت تطبيق الإجراء الموصوف أعلاه أيضاً، فمثلاً، من ١٥ إلى ٢١ حزيران كانت البوابة مغلقة طيلة الوقت، ولم يسمح أفراد الشرطة لأحد بالعبور منها. ومنذ ذلك الوقت تبقى الشرطة البوابة مفتوحة في بعض الأيام لمدّة ساعات طويلة بحيث يمزّ منها الناس بحرية، ولكن في أيام أخرى لا تسمح الشرطة بالعبور سوى لساعات قليلة. أي أن إغلاق البوابة وفتحها يتم على نحو تعسفي، ما ينيق السكان في حالة من اللايقين الدائم ضدّ عبورهم من هذه البوابة. وأحياناً يفتح من هناك أم لا. المسار البديل الذي يجبر الناس على سلوكه عندما تكون البوابة مغلقة يطيل طريقهم بدقائق كثيرة، كما أنه يمزّ في أزقة معتمة وأدراج كثيرة بحيث أنه صعب للمشي ومحفوف بالمخاطر في ساعات الليل.

وتطرّق التقرير إلى وادي النصارى والحريقة وجبل جوهر، وهي أحياء فلسطينية في الجهة الجنوبية من مدينة الخليل، ويبلغ تعداد سكانها نحو ٤٥ ألف شخص، فقال إنه بجانب هذه الأحياء أقيمت عام ١٩٧٢ مستوطنة كريات أربع، والطريق من المستوطنة إلى الحرم الإبراهيمي يمزّ من الشارع الرئيسي الذي يربط الأحياء الثلاثة المذكورة، ويسيه الجيش «مسار المصلين». في عام ٢٠٠٢ أنشأ الجيش جداراً طوله ٣٠٠ متر فصل حي وادي النصارى عن الشارع، وذلك بعد أن قتل فيه فلسطينيون ١٢ من أفراد قوات الأمن. منذ ذلك الوقت يمنع الجيش الفلسطينيين من العبور من ذلك الجزء من الشارع، ويواجههم عوضاً عن ذلك إلى أرض صخرية محاذية له. في عام ٢٠٠٢، نصب الجيش بوابة فصلت حي وادي النصارى عن حي جبل جوهر وحي الحريقة، بدايةً حظر الجيش تماماً عبور الفلسطينيين من البوابة. بعد مرور حوالي عام، بدأ بالسماح بعبور الفلسطينيين سيراً على الأقدام، وفي عام ٢٠١٤ أصدر تصاريح عبور للمركبات فقط لمدّة من سكّان هذه الأحياء. في أعقاب الهبة الشعبية التي اندلعت في نهاية عام ٢٠١٥ ألغيت أيضاً هذه التصاريح، ومنذ ذلك الوقت يُسمح للفلسطينيين بالمرور من هذه البوابة فقط سيراً على الأقدام، وأحياناً يفتح هناك جنود في عطلّة نهاية الأسبوع والأعياد اليهودية ويفرضون قيوداً على حركة المشاة. في ٢٢ أيار ٢٠١٧ نصب الجيش جنوداً على البوابة وبدأ بمنع الفلسطينيين من عبور هذه الطريق حتى سيراً على الأقدام أيضاً. وابتداءً من نهاية شهر حزيران، يُمنع ويسمح الجيش عبور المشاة الفلسطينيين من حين إلى آخر وبشكل عشوائي. لا يعلم سكان المنطقة متى يُسمح لهم بالعبور ومتى لا يُسمح. عندما يحظر العبور يجبر السكان على سلوك طريق التفاضية يبلغ طولها حوالي ثلاثة كيلومترات رغم أن بعضهم يسكن على بُعد نحو مئتي متر فقط من البوابة.

وأقرّفت «بتسيلم» بالتقرير عدة شهادات من أهالي الأحياء المذكورة حول الممارسات السالفة للجيش الإسرائيلي.

استئناف المساعي لسنّ قانون «إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي»!

«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» يطالب بـ«حفظ التوازن بين طابع إسرائيل كدولة قومية يهودية وطابعها الديمقراطي وفي جوهره الالتزام بالمساواة والاعتراف بمكانة الأقليات»! *

وطابعها الديمقراطي وفي جوهره الالتزام بالمساواة والاعتراف بمكانة الأقليات»! *

إلى الفصل التمهيدي في مشروع «الدستور الوفاقي» الذي صاغه، ضمن معهد الديمقراطية، طاقم برئاسة رئيس المحكمة العليا السابق، نئير شمعار». ففي الفصل المذكور - كما يوضح معدو «الورقة» - «حفظ للتوازن المطلوب بين طابع إسرائيل كدولة قومية يهودية من جهة، وبين طابعها الديمقراطي وفي جوهره الالتزام بالمساواة والاعتراف بمكانة الأقليات من جهة أخرى». وبالإضافة إليه، يجدر سن قانون أساس خاص يُبثّق، كمقدمة للدستور وقاعدة له، المبادئ التي نصت عليها «وثيقة الاستقلال» التي تشكلت، في نظر معدى «الورقة»، «التعبير الأوضح عن يهودية الدولة، سوية مع كونها دولة جامعة تشمل جميع مواطنيها وتلتزم، على نحو صريح، بالمساواة التامة لجميع مواطنيها»!

ويشدد رؤساء «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في ورقتهم هذه على «واجب معارضة أي اقتراح لا يضمن تعبيراً واضحاً عن حق جميع مواطني الدولة في المساواة التامة في الحقوق، السياسية والاجتماعية»، كما ورد في «وثيقة الاستقلال». هذا التعبير عن «حقوق المجموعات المختلفة من الأقليات»، توجيه التزامات إسرائيل وتعهداتها الدولية، وخصوصاً من خلال انضمامها إلى الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من العام ١٩٦٦ وهو الأمر الكفيل بتأكيد وتوضيح حقيقة كون دولة إسرائيل تجسيدا لحق شعب واحد فقط في تقرير المصير القومي - الدولتي، هو الشعب اليهودي»!

مع تجدد البحث في مشروع قانون «الدولة القومية اليهودية» (الاسم الكامل للقانون: «قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي») الذي أعيد طرحه، بصيغة معدلة، على الكنيست الإسرائيلي لاستئناف عملية تشريعه وتكريسه قانوناً رسمياً في إسرائيل، دعا «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس) إلى «تبني تشريع واسع وتوافقي يكرس طابع الدولة القومي ومبادئ المساواة، بروح وثيقة استقلال إسرائيل»، وذلك ضمن «ورقة موقف» خاصة أعدها رئيس المعهد، يوحنان بلاسنر، ونائبها البروفسوران يديديا شطرن ومردخاي كريمينتسر، ووجهها كرسالة خاصة إلى جميع وزراء الحكومة الإسرائيلية وأعضاء الكنيست الإسرائيلي، في الأسبوع الماضي، تحت عنوان «نعم لدولة قومية - لا للدولة القومية»!

تدعو «ورقة الموقف» هذه جميع المشرعين البرلمانيين إلى «إقرار مشروع بديل يضع القومية اليهودية كبدأً أساس على قدم المساواة مع واجب إسرائيل الديمقراطي في ضمان المساواة لجميع مواطنيها، بروح من نصت عليه وثيقة استقلال دولة إسرائيل، مشيرة إلى أنه «لا حاجة إلى نص دستوري يكرس مبدأ كون إسرائيل دولة قومية يهودية، لأنه (المبدأ) مثبت في وثيقة الاستقلال وفي قوانين الأساس». ومع ذلك، وإذا كان القصد هو، حقاً، الدفع بإجراء دستوري يؤكد طابع دولة إسرائيل، فمن الضروري أن يشمل الإجراء تطرّقاً إلى طابع الدولة العام، وليس إلى أحد جوانبه ومركباته فقط. ولهذا ينبغي أيضاً، ومقابل تكريس

غباي أنقذ حزب «العمل» في استطلاعات الرأي العام لكنه بقي بعيدا عن سدة الحكم!

نجح غباي في إطاحة الجهازين التنظيمي والنقابي القويين اللذين دعما منافسه عمير بيرتس *غباي يفوز بالرئاسة بعد ٨ أشهر من انتسابه إلى الحزب والكوادر بحثت عن "وجه جديد" *الصحافة وخاصة الاقتصادية تسعى لرسم غباي بأنه "النجم السياسي الجديد" وقد ينافس ليبد وكحلون *احتمالات عودة "العمل" إلى رئاسة الحكم تبدو ضعيفة نظرا لمجمل تركيبة الخارطة السياسية *احتمال العودة يبقى مفتوحا ومشروطا بطرح أجندة بديلة لليمين الأشد تطرفا*

كتب برهوم جرابيسي:

نجح آفي غباي في إحداث مفاجأة عامة بفوزه مؤخرا برئاسة حزب "العمل" الإسرائيلي، فهو ليس الوجه الجديد الأول الذي ينضم إلى الحزب ويفوز برئاسته خلال بضعة أشهر، فقد سبقه إلى ذلك في النصف الثاني من سنوات التسعين قائد الأركان الأسبق إيهود باراك، ولكن تلك كانت نتيجة معروفة مسبقا. أما غباي فقد تغلب على جهازي التنظيم الحزبي والنقابي، اللذين ساندت زعامتهما منافسه النائب عمير بيرتس.

وهناك من يرى أن غباي هو "النجم السياسي الجديد" في الانتخابات المقبلة، الذي قد يطيح ببائير ليبد وموشيه كحلون. إلا أن غباي الذي بعث بأجواء تفاؤلية في حزبه، وأعاد له استطلاعا بعضا من قوته، سيبقى بعيدا عن الحكم، لأن القضية تظل محكومة بباقي الأحزاب التي تدور في فلك الحكم، وتحسم ما بين "العمل" و"الليكود".

وقد انتقل غباي للجولة الثانية من انتخابات رئاسة حزب "العمل" التي جرت يوم العاشر من تموز الجاري، وكانت نتيجة متوقعة له، من ضمن أقوى أربعة مرشحين في الجولة الأولى من الانتخابات التي جرت في الرابع من الشهر الجاري، وأطاحت برئيس الحزب إسحق هيرتسوغ، الذي حصل على ١٦٫٧٪ من الأصوات، مقابل ٢٧٪ لغباي، و٣٢٫٢٪ لعمير بيرتس، الذي كان يحظى بدعم جهاز اتحاد النقابات العام "الهستدروت" منذ الجولة الأولى، وانضم إلى داعميه هيرتسوغ والمرشح أريئيل مرغليت، الذي حصل هو أيضا في الجولة الأولى على ١٦٪.

وتكمن المفاجأة الكبرى بأن غباي هزم عمير بيرتس، الذي حصل على ٣٢٫٢٪، وعلى دعم من مرشحين في الجولة الأولى حظيا معا بنسبة ٣٥٪، ويضاف إلى هذا أن بيرتس حظي بدعم الجهاز التنظيمي الحزبي، ولذا كان الاعتقاد أن فوز بيرتس سيكون سلسا، لأن أحد عوامل النجم الهامة في كل انتخابات هو الجهاز التنظيمي للحزب أو الشخص المرشح، وهذا كان عاملا لصالح بيرتس، إلا أنه في المحصلة حصل غباي في الجولة الثانية على ٥٢٪ مقابل ٤٧٪ لعمير بيرتس.

ومن فو كك هذا علينا التذكير أن غباي انتسب إلى حزب العمل في نهاية العام الماضي ٢٠١٦، بمعنى قبل ثمانية أشهر تقريبا من يوم فوزه برئاسة الحزب. وقد ظهر اليهودي الشرقي من أصل مغربي آفي غباي (٥٠ عاما) في السياسة لأول مرة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (٢٠١٥)، حينما خاض الانتخابات ضمن حزب "كولانو (كلنا)" الجديد، ويرأسه وزير المالية موشيه كحلون. وقد حل في المرتبة الـ ١١ في قائمة الحزب للانتخابات، إلا أن الحزب حصل على ١٠ مقاعد، فقرر كحلون تعيين غباي وزيرا للبيئة عن الحزب في حكومة بنيامين نتنياهو؛ إلا أن غباي قرر مغادرة الحكومة بعد عام على توليه منصبه، وهناك من قال إن من ضمن الأسباب التي دفعت للاستقالة سياسة الحكومة، وقد تعزز هذا بعد أن قرر قبل بضعة أشهر الانضمام إلى حزب "العمل".

وما يعزز أكثر أن استقالته سياسته هو ما نشرته الشخصية "التيققة" في حزب "العمل" الوزير الأسبق عوزي برعام، الذي كشف في مقال له في صحيفة "هارتس"، عن أنه كان أحد الذين شاور معهم غباي قبل استقالته من الحكومة. إذ يقول "قبل استقالة غباي من حكومة نتنياهو قمنا بإجراء استشارة، تحدثنا فيها عن الخيارات التي تقف أمامه، ولم يشمل أي خيار الترشح لرئاسة حزب العمل، لكنه اختار طريقه وبجرأة كبيرة، ونجح في احتلال رئاسة الحزب".

قبل ذلك برز اسم غباي في السنوات الأخيرة، حينما تولى من العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٣ منصب المدير العام لشركة الاتصالات الأرضية شبه الرسمية "بيزك"، وقبل ذلك على مدى أربع سنوات كان مديرا عاما لشركة الاتصالات الدولية التابعة لشركة "بيزك"، وتقول تقارير إن راتبه السنوي في هذه

الشركة كان حوالي مليوني دولار، وهو بات من رجال الأعمال.

عاملان ساهما في فوز غباي

العامل الأقوى الذي ساهم في فوز غباي هو كونه وجها جديدا، هل على كوادر الحزب وسط أجواء احباط متزايدة منذ عام ونصف العام، حينما بدأت استطلاعات الراي تشير إلى شبه انهيار كامل تحالف "المعسكر الصهيوني" البرلماني المعارض، الذي في صلبه حزب "العمل"، وبشراكة مع حزب "الحركة". فقد حصل هذا التحالف في انتخابات ٢٠١٥ على ٢٤ مقعدا، منها ١٩ مقعدا لحزب "العمل" و٥ مقاعد لحزب "الحركة"، وكانت هذه أعلى نتيجة يحصل عليها "العمل"، منذ ١٤ عاما. وبعثت النتيجة أجواء تفاؤل، رغم جلوس الحزب في صفوف المعارضة كحزب المعارضة الأكبر. إلا أنه لم تمر سوى بضعة أشهر حتى بدأ الحزب يفقد من قوته في استطلاعات الراي ووصل إلى درك تراوح ما بين ١١ إلى ١٤ مقعدا للحزبين معا، وهذا يعني انهيار شبه تام للحزب.

لذا فإن الاعتقاد السائد هو أن كوادر الحزب بحثت عن الوجه الجديد، ليكون "خضبة الإنقاذ" من غرق شبه تام. ويقول المحلل الاقتصادي البارز نحاميا شترسler، في مقال له في "هارتس": "لقد نجح غباي في أن يبني لنفسه صورة الانسان النزيه. ووسائل الاعلام أحبهته. وبالنسبة لوسائل اعلام كثيرة يكفي أنه ضد صيغة احتكار حقول الغاز، في يتم اعتباره من الأخيار، وبالتالي في تقوم وسائل الاعلام بغض الطرف عن المظاهر المقلقة".

ويضيف شترسler "إن انتصار آفي غباي على عمير بيرتس كان واضحا مسبقا، العالم كله ضاق ذرعا بالسياسة القديمة والمؤسسة القديمة. مواطنو العالم متعصبون لقيادة جديدة ومفاجئة، وهم يعتبرون أن الساسة الحاليين هم اشخاص فاسدون يهتمون بأمورهم الشخصية فقط. من هنا توجد افضلية للشخص الجديد. فهذا ما حدث مع دونالد ترامب ومع إيمانويل ماكرون الذي احتل فرنسا بعاصفة. لذلك فإن عدم وجود التجربة لدى غباي لعب في صالحه. وعدم تأييد اتحاد النقابات العام "الهستدروت" ساعده. لا توجد لديه تجربة في الأمن والسياسة، لكن لا مشكلة، هو سيتعلم المهم أنه جديد".

العامل الثاني، الذي لعب دورا بارزا في التأثير على العامل الأول، بمعنى كوادر الحزب الباحثة عن "الوجه الجديد"، كان الماكنة الإعلامية التي اشتغلت لصالح غباي في الأشهر الأخيرة التي سبقت انتسابه لحزب "العمل"، بمعنى في النصف الثاني من العام الماضي؛ وبالذات في الصحافة الاقتصادية البارزة، وفي مقدمتها صحيفتا "ذي ماركر" التابعة لصحيفة "هارتس"، و"كالكايست" التابعة لصحيفة "يديעות احرنونوت".

واستنادا لتجارب السنوات الأخيرة، فإن حملة "التسويق" المكثفة كذلك التي شهدناها لآفي غباي لم تكن محض صدفة، فهذه حملة بدأت بعد بضعة أشهر من استقالته من حكومة نتنياهو، الذي أمضى فيها عاما في الظل؛ كما أن استقالته لم تحدث تلك الضججة، ما يعني أن هناك من قرر اخراج غباي من "العتمة" إلى "النور" الإعلامي لغرض التسويق. ومن الممكن جدا أن يكون غباي قد اشترى لنفسه خدمات اعلامية تسويقية، ولكن ما كان يمكن أن تكون تلك الحملة الواسعة، من دون رغبة جهات في تسويقه، وفي هذه الحالة حيتان مال سيسطرون ووسائل الإعلام، يهدف بلورة الراي العام، وهذا ما جعل كثيرين تراودهم فكرة أن غباي هو "النجم السياسي الجديد" في الانتخابات المقبلة، لينافس سلفيه في هذا الاطار، موشيه كحلون الذي أنشا حزب "كولانو" قبيل الانتخابات الأخيرة، وبات الآن وزيرا للمالية، وسبقه يائير ليبد الذي أنشأ حزب "يوجد مستقبل"، تمهيدا للانتخابات مطلع العام ٢٠١٣، وهو يجلس الآن في صفوف المعارضة.

"الاجمورية المناوبة"

شهدت الحلبة السياسية الإسرائيلية، بشكل خاص منذ سنوات التسعين ولاحقا سلسلة من أحزاب المقاعة، التي تظهر في كل واحدة من الجولات الانتخابية البرلمانية. فمثل

هذه الأحزاب كانت تظهر في ما مضى، بوتيرة أضعف بكثير، بينما الحديث الآن عن أحزاب تظهر بتأثيرات من خارج الحلبة السياسية ولغرض التأثير عليها، والقصد هنا حيتان المال. المثالان الأبرزان في السنوات الخمس الأخيرة كانا حزب يائير ليبد، "يوجد مستقبل"، الذي تم تشكيله في نهاية العام ٢٠١٢، وخاض الانتخابات في مطلع ٢٠١٣، وحصل من أول مرة على ١٩ مقعدا، نتيجة سلسلة من العوامل، اختصر بعدم ذكرها، وتفق على حزب "العمل" بفارق ٤ مقاعد. وفي انتخابات ٢٠١٥ خسر ٤٠٪ من قوته وحصل على ١١ مقاعد، في حين تتوقع استطلاعات الراي أن يعيد مقاعده التي خسرها، في ما لو جرت الانتخابات في هذه المرحلة، وذلك على حساب تحالف "المعسكر الصهيوني"، لكن هذا كان قبل فوز غباي، الذي أعاد للحزب غالبية المقاعد التي فقدها استطلاعا. والثاني هو حزب "كولانو"، الذي اقامه موشيه كحلون قبيل انتخابات ٢٠١٥، وحصل دفعة واحدة على ١٠ مقاعد، الحصة الأكبر جاءت على حساب ليبد و"يوجد مستقبل"، والباقي من حزب "شاس" الديني المتزمت لليهود الشرقيين، إذ أن كحلون الشرقي اقتنص أصواتا تقليدية لـ"شاس"، من الأحياء والبلدات ذات الأغلبية اليهودية الشرقية. والظروف التي ظهر بها ليبد وكحلون، إعلاميا بالأساس، شبيهة أيضا بحملة "تسويق" غباي، وهذا ما ترك الانطباع بأنه قد يكون "النجم السياسي الجديد" في الانتخابات المقبلة.

ويقول عوزي برعام في مقاله السابق ذكره "انا لم اكن من ضمن الكثيربين الذين صوتوا له، لكنني تحدثت في يوم الانتخابات مع مصوتين آخرين في أعمار مختلفة، معظمهم من قدامى الحزب. وقد لاحظت في اقوالهم وصوتهم الاشارات التي تبشر بتغيير وجهه الحزب. عندها فقط لاحظت وجود الموضبة باتجاه غباي، فالموضبة السياسية تبدأ في العادة بشكل صغير، ثم تكبر يوما بعد يوم إلى أن تتحول إلى تسونامي يهدد بإبتلاع كل من يقف في وجهه". ويضيف برعام "المرأة والرجل اللذان وقفا أمامي في طاور صندوق الاقتراع لم يلتقيا مع غباي في منتدى بيتي، ولم يعرفا مواقفه، لقد أرادا التغيير، فرخ اسدى ماكرون من فهمها بشكل طبيعي غير مصطنع. هذه هي روح المرحلة، موضات سريعة ومؤثرات خارجية تتلاشى بسرعة، محمولة على الشبكات الاجتماعية ووسائل الاعلام. هذه الموضبة لم تتجاهل السياسة. طموح الانضمام إلى الحزب والتأثير من خلاله استبدل بتأييد القادة الافراد".

ويقول برعام "صحيح أن غباي يحضر معه روحا جديدة، لكن هذه الروح ستلاشى أو تعزز بناء على افعاله. وحتى وقت قريب انتشرت هنا موضبة يائير ليبد كجديل لحكم نتنياهو، نظرا لكونه في الوسط ولا يتعهد بأي شيء تقريبا ويحذر من اغضاب الاجماع ويفكر بكل كلمة يقولها". وأمام هذا الوضع بالإمكان القبول بفكرة أن ليبد وكحلون في حالة قلق من فوز غباي، إذ أن الكثير من المواصفات التي لدى غباي تساهم في اقتناص حصة من أصوات حزبي ليبد وكحلون. فهو "الجديد"، وهو المقبول على وسائل الإعلام، وهو الشرقي في ما يخص كحلون.

فرص "العمل"

يصل غباي إلى رئاسة حزب "العمل" وهو يتهاوى في استطلاعات الراي، كما ذكر هنا. كذلك فإن الحزب شهد تحولا سياسيا في مطلع العام الماضي ٢٠١٦، حينما تبنى مشروعا سياسيا بشأن القضية الفلسطينية، يبدو مطابقا في جوهره لما كان يطرحه حزب الليكود في سنوات التسعين الماضية، ويقضي بتحويل الممدن الفلسطينية في الضفة إلى كاتنونات مغلقة، على أن يتم تأجيل المفاوضات حول إقامة الدولة الفلسطينية إلى دهور، إلى حين يثبت الفلسطينيون "حسن سلوكهم" عند الصهاينة.

إلا أن خطاب الفوز الذي القاها غباي يحمل مؤشرا إلى عودة الحزب لبرنامجها السابق، وهو قريب جدا لما عرف بتسميته "مخطط بيل كليتوتن"، الذي طرح في خريف العام ٢٠٠٠، وفي صلبه استمرار الاحتلال على الكتل الاستيطانية



أفي غباي.

الكبيرة، مع تبادل أراض مع الضفة وقطاع غزة، وتقاسم ما في القدس، يشمل نظاما خاصا للبلدة القديمة، وعودة رمزية للمهجرين إلى وطنهم. وعلى الرغم من أن هذا المخطط مليء بالناواقص والسلبيات من ناحيتنا الفلسطينية، إلا أنه إسرائيلييا يعد موقفا "متقدما".

وقد بعث فوز غباي أمالا كبيرة لدى جمهور الحزب وأيضا لدى قوى إسرائيلية تتوق للتخلص من حكم الليكود، واليمين الأشد تطرفا.

وتقول الكاتبة أفيراما غولان في مقال لها في صحيفة "هارتس": "الآن يوجد أمل بالتغيير. يمكن أن يكون حزب العمل حزبا كبيرا، وإذا لم تحدث مفاجآت دراماتيكية وإذا تصرف غباي بحذر وحكمة وأصبح قائدا، فإن يائير ليبد سيستمر في الهبوط (هذا نبا جيد بحد ذاته)، وموشيه كحلون سيضطر إلى تحديد موقفه، وسيضطر الجميع إلى التنصل من اليمين المتطرف واليمين الأكثر تطرفا، ويحتمل أن الشخص الذي اعتقدت أنه لن يفوز على هيرتسوغ، هو الذي سيقوم بأحداث التغيير".

وتحذر غولان من استمرار "العمل" في نهج "الليبرالي الجديد"، في إشارة إلى حزب "يوجد مستقبل" وزعيمه يائير ليبد، إذ تقول إن "الليبرالي الجديد يعرف كيفية ابتلاع كل برنامج مناقض له، بما في ذلك الاشتراكي الديمقراطي، يلفظه كمنتوج مزور ويقوم بتحسين طريقته التدميرية التي تضعف وتحطم مكانة المواطن والمجتمع والديمقراطية. و فقط اليسار المتضامن يمكنه أن يوقف هذه العملية، اليسار الذي يسعى إلى السلام والمساواة، اليسار القوي والواضح. والمهمة الملقاة عليه هي منع تشويش المفاهيم الخطيرة. هذه مهمة غير سهلة. حركة يسارية شعبية متعددة، يهودية وعربية، تضع المحيط في مركز اهتمامها وتسير ضد التيار، لكن في الفراغ الذي نشأ الآن هناك حاجة إلى هذه الحركة والكثير من العمل".

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل حقا حزب "العمل" قادر على العودة إلى رئاسة الحكم؟ في اليوم التالي لفوز غباي، أشارت استطلاعات الراي إلى أن حزب "العمل" إما سيحافظ على قوته البرلمانية الحالية، ٢٤ مقعدا مع حزب حليف له، أو أن هذا التحالف سيخسر ٤ مقاعد "فقط". في حين أن استطلاعات العام الأخير كانت تتحدث عن فقدان الحزب لنصف مقاعده؛ وقد أبهجت نتائج الاستطلاعات "المتفائلين"، حتى راحوا يرسمون شكل سقوط الليكود عن الحكم ومعهم اليمين المتطرف.

وفي كل الأحوال من السابق لأوانه لرسم مصير حزب "العمل"، فهذا مرتبط بأداء الحزب منذ الآن وحتى الانتخابات، والسؤال الذي يطرح نفسه، هل حقا حزب "العمل" قادر على العودة إلى رئاسة الحكم؟ في اليوم التالي لفوز غباي، أشارت استطلاعات الراي إلى أن حزب "العمل" إما سيحافظ على قوته البرلمانية الحالية، ٢٤ مقعدا مع حزب حليف له، أو أن هذا التحالف سيخسر ٤ مقاعد "فقط". في حين أن استطلاعات العام الأخير كانت تتحدث عن فقدان الحزب لنصف مقاعده؛ وقد أبهجت نتائج الاستطلاعات "المتفائلين"، حتى راحوا يرسمون شكل سقوط الليكود عن الحكم ومعهم اليمين المتطرف.

وفي كل الأحوال من السابق لأوانه لرسم مصير حزب "العمل"، فهذا مرتبط بأداء الحزب منذ الآن وحتى الانتخابات،

من هو آفي غباي وما هي أبرز مواقفه السياسية؟

السياسية غير معروفة للجمهور العريض، لأنه لم يعبر عنها بشكل واضح، خاصة وأنه لم ينتخب للكنيست وتولى منصب وزير لمدة عام واحد فقط.

لكن غباي صرح، خلال مناظرة بينه وبين بيرتس عشية الانتخابات الداخلية في "العمل"، أنه "لن يدخل إلى حكومة نتنياهو بأي حال من الأحوال. وحزب العمل برئاستي سيكون البديل". وتابع "تذكروا أنني غادرت حكومة نتنياهو، وأنا أعرف من هو نتنياهو، وأعرف ما الذي يوجهه وإلى أين يقود الأمور".

وخلال المناظرة، قال غباي حول حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إن "الحل الإقليمي الأساسي واضح لمعظم الإسرائيليين؛ دولتان لشعبين، من خلال الاحتفاظ بالقدس والكتل الاستيطانية الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية، وتبادل أراض، وإنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح في مناطقهم في الضفة الغربية وغزة".

وأضاف فيما يتعلق بالمستوطنات، أنه يجب "سد كافة قنوات التمويل غير الشفافة من أجل تمرير ميرانياتنا إلى يهودا والسامرة" (الضفة الغربية).

وحول إمكانية التعاون مع القائمة المشتركة، قال غباي "سيبرني جدا أن نصل إلى وضع يكون فيه المجتمع العربي جزءا من الحكم في إسرائيل. لكن مع القائمة المشتركة كما هي ومع مركباتها الإسلامية وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، لا يمكن تشكيل حكومة".

ورفض غباي إمكانية التفاوض مع حماس، وقال إنها "حركة تريد القضاء



أفي غباي.

وبالذات أن يطرح نفسه بديلا حقيقيا للحكم على صعيد القضايا اليومية، وقضايا الدين والدولة، التي باتت من أكثر الأمور الحاها في هذه المرحلة، والقضايا الاقتصادية، وأيضا في القضية السياسية الأساس. كذلك فإن الأمر مرتبط بقدرة حزب "العمل" على تطوير الاطار الذي سيخوض من خلاله الانتخابات، بمعنى التحالف القائم مع حزب تسيبي ليفني "الحركة"، تحالف "المعسكر الصهيوني"، وإمكانية استيعاب قوى أخرى فيه.

لكن واقع السياسة الإسرائيلية، بالذات في العقود الثلاثة الأخيرة، يؤكد أنه لا يكفي أن يحصل الحزب على صدارة الانتخابات، لأن المطلوب هو احتساب قوة باقي الكتل البرلمانية المرشحة للمشاركة في الحكم، والواقع القائم اليوم هو أن أقصى ما يمكن حزب "العمل" تحقيقه من تحالف لحكومة برئاسته سيبييه بعيدا عن نيل الأغلبية بعدد ليس قليل من المقاعد، من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست، فكتلتا المتدينين المتزمتين "الحريديم"، اللتان كانتا تتارجحان بين حكومات الليكود و"العمل"، حسمتا موقفيهما منذ مطلع سنوات الألفين، بالتصاقهما بأحزاب اليمين الأشد تطرفا، ما يعني أنه على الرغم من كل الضجة الحاصلة، والعناوين الكبيرة التي تصدر وسائل الإعلام، فإن اليمين الأشد تطرفا بزعامة الليكود باق في الحكم، على الأقل بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، التي قد تجري بعد عام، أو في منتصف العام الذي يليه، وفق التقديرات المرتكزة على الوضع القائم، وإذا لم تقع أحداث ليست متوقعة حتى الآن.

ورغم ذلك فإن الأبواب ليست مغلقة، وإذا وضع حزب "العمل" هدفا للعودة إلى رأس الهرم الحاكم، عليه أن يبدأ عملية التغيير في الشارع، وأن يقنع الجمهور بتوجهات بديلة لليمين الأشد تطرفا، فساحة اليمين المتطرف تجم بمنافسة مهووسة بين "الليكود" وتحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، و"يعل" عليهم يائير ليبد وحزبه، وتوغل واضح في حلبة اليمين المتطرف، وهذا يتضح أيضا من خلال مبادرات القوانين التي يطرحها ليبد وحزبه، وشكل أدائها أمام القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان.

وإذا طرح حزب "العمل" فعلا أجندة مختلفة، ونزل بها إلى الشارع مبكرا، فإنه قد يحقق مكاسب تمهد له العودة إلى سدة الحكم، لربما في الانتخابات التي ستلي الانتخابات المقبلة، رغم ما يبدو من صعوبة لهذا السيناريو، على ضوء التقلبات اليمغرافية السريعة في المجتمع اليهودي بسبب ارتفاع نسبة المتدينين على مختلف توجهاتهم بين اليهود وباستمرار.

علينا، وبالإمكان إجراء مفاوضات معنا على أمر واحد، هو تبادل أسرى".

الهوية الشرقية لغباي

شدد عالم الاجتماع الإسرائيلي، ليف غرينبرغ، في مقال نشره في موقع "السعة" الإلكتروني، على أن المنافسة بين غباي وبيرتس لم تكن بين "الجدد" والمؤسسة الحزبية القديمة، وإنما "بين مجموعتين شرقيتين مختلفتين" داخل "العمل"، مشيرا إلى أن الاثنين هما من أصول مغربية.

وأضاف غرينبرغ أن هاتين المجموعتين الشرقيتين "مختلفتان طبقيا ومن حيث مسار تقدمهما، والخلفية المختلفة تنتج مفاهيم ومواقف أكثر ليونة من جانب غباي قياسا ببيرتس". وتابع غرينبرغ أنه لا يتوقع حدوث اشتقاق في حزب "العمل" بسبب فوز مرشح من أصول مغربية برئاسة الحزب، "مثلما حدث بعد فوز بيرتس على (شمعون) بيرييس في العام ٢٠٠٥. لكن الاستعداد للسير خلف رئيس مغربي ليس كافيا... وإذا بدأ هذان القياديان (غباي وبيرتس) بالتعاون من أجل إحداث انقلاب في حزب العمل والدولة، فإن هذا سيكون التجديد الحاصل، لأن التمييز، حتى الآن، ضد الشرقيين من خلال التهديد بنهوض المارد الطائفي جرى التعبير عنه من خلال نفي أية إمكانية لأن يعمل شرقيان معا، وإذا تعاونوا معاضد نتنياهو، فإن مهاجمة هويتهم الشرقية قد تكون مضاعفا، لكنها ستحدث، بعد ذاتها، ديناميكية لمناقشة الموضوع".

«قضية الغواصات» تكشف أساليب فساد متجذرة في الصفقات العسكرية الإسرائيلية!



نتنياهو في غواصة المانية.

كمنذوبين لشركة تنافس على مناقصة لمشروع معين، يصيغون المناقصة المتعلقة بالمشروع نفسه من قبل الجيش أثناء خدمتهم في قوات الاحتياط. وتحت ضغوط مكثفة يمارسها الجيش وبمساعدة ضباط احتياط برتبة لواء يحصلون المال. هكذا تجري المقتنيات العسكرية في دولة إسرائيل!.

وقال مسؤول سابق في جهاز الأمن الإسرائيلي إن «الشركات الكبرى التي تستأجر خدمات مستشارين تتوقع منهم أن يكونوا مرتبطين بضباط، مهندسين وضباط العمليات الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، والذين كانوا قبل عدة سنوات يخدمون تحت قيادة هؤلاء المستشارين في إطار الخدمة العسكرية. وهذا لا يحدث في إسرائيل فقط وإنما في العالم كله».

وأضاف المسؤول نفسه أن «المشكلة هي أن هؤلاء الضباط السابقين يسعون إلى إقناع الضباط الحاليين بمواصفات المنتج الذي يريدون بيعه. والصناعات الجوية العسكرية على سبيل المثال، تستأجر خدمات ضباط سابقين في سلاح الجو الأميركي، من أجل معرفة ما الذي سيجاولون استعراضه أمام الجيش هناك في كل ما يتعلق بصيانة الطائرات المقاتلة. كيف ستعرف «تيسنكروب» ما الذي يحتاجه سلاح البحرية الإسرائيلي فيما يتعلق بالغواصات؟ تعرف ذلك لأنها موجودة في اتصال مع سلاح البحرية. وبما أن هذه منظومة معقدة وشائكة، فإنه في حالات كثيرة يفضل صاحب الشركة أن العمل مع مندوب له يكون أسهل».

تساءل محللون إسرائيليون حول ما يعرفه رئيس الحكومة عن أدائهم فيها، خاصة وأنه وافق على صفقة الغواصات والزوارق الحربية، أم أن هذه المخالفات جرت من حوله من دون علمه.

ونفى نتنياهو تورطه في قضية الغواصات. وقال خلال لقاء مع صحفيتين إسرائيليين رافقوه في زيارته إلى هنغاريا، الأسبوع الماضي، إنه «قلت لكم إنني لست ضالعا في الغواصات والقطع البحرية. وهذا يتضح الآن. وستتضح الأمور وأنا مقتنع بأن الصفقة ستخرج إلى حيز التنفيذ. وهم (الألمان) ينتظرون كي يروا كيف سينتهي التحقيق. وبعد أن ينتهي التحقيق سيتم التوقيع (على الصفقة). والان دعوا المحققين يقومون بعملهم».

وفي إطار هذه القضية، جرى توجيه اتهامات إلى نتنياهو بأنه في مقابل صفقة الغواصات الجديدة وافق على بيع «تيسنكروب» غواصات مشابهة إلى مصر. لكن نتنياهو قال للمصافيين إن بيع الغواصات لمصر «لم يكن قرارا إسرائيليا وإنما ألماني، ولم نقرر أن نصادق أو لا نصادق على بيع غواصات لمصر. لقد عزيزنا عن موقفنا وأي شيء آخر يتحدثون عنه علنا عديم المسؤولية. وأنا مسؤول عن أمن إسرائيل. والرغبة بالمس بي تجاوزت كافة الحدود، وباتت تتعلق الان بأمن إسرائيل وهذا عديم المسؤولية».

وحول الشبهات ضد شيمرون، قال نتنياهو إنه «لم تكن لسدي أي فكرة عن ضلوع شيمرون، وعندما ينهتي التحقيق سأقول رأيي، بعد أن يتضح مدى تمثيله وكم تقاضى». وأضاف «أنا لا أعرف ما هو الفساد وما هو ليس فسادا في قضية الغواصات. والقرارات داخل جهاز الأمن كانت شفافة وموضوعية. وأنا لا أحكم على الناس، وهم ما زالوا أبرياء. ولا أعرف ما إذا كان سيكتج عن هذه القضية شيء. من قال لكم إنه يوجد فساد؟ هل يوجد أحد تمت ادانته؟ عم تتحدثون؟ سيكتضخ أن الشبهات ضد شيمرون لا أساس لها. لقد بنت وسائل الإعلام فرية وهي تفوض إلى الأعماق».

وفي هذه الأثناء، ذكرت صحيفة «يديעות أchronوت»، أمس، إن محاميا يدعى شاحر بن مئير، توجه إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفحاي مندلبليت، مطالبا إياه بالزام نتنياهو بوقف تشغيل مولخو بسبب وجود تناقض مصالح. وهدد بن مئير بالالتماس إلى المحكمة العليا في حال عدم استجابة مندلبليت لمطلبه.

يعلون يتهم نتنياهو

لكن يعلون، الذي أقاله نتنياهو من منصبه كوزير للدفاع، العام الماضي، يتهم نتنياهو بالتورط في هذه القضية. كما أنه أدلى بإفادة في الشرطة حول قضية الغواصات. وقال يعلون للقناة العاشرة إن «على نتنياهو الاستقالة» وإنه «لا يعقل أنه ليس ضالعا في القضية. لا أعرف ما إذا كانت الشرطة ستنتج في ترجمه بمخالفات جنائية، لكن هذا لا يهمني. ما رأيته في هذا الموضوع يجعلني أتحدث بصورة واضحة جدا. رئيس الحكومة فاسد، وأنا أقول هذا مصدرها صفقات أخرى.

وثمة مشتبه به مركزي آخر في القضية هو النائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي، أفريئيل بار يوسف. وبار يوسف مقرب من نتنياهو، الذي سعى إلى تعيينه رئيسا لمجلس الأمن القومي. وهو مشتبته بأنه أعد تقرير الذي تم اعتماده في اتخاذ قرار شراء الغواصات الثلاث، من دون أخذ رأي الجيش أو سلاح البحرية.

وعلى خلفية أن عددا من المشتبه بهم في قضية الغواصات، مثل شيمرون وبار يوسف، مقربون من نتنياهو،

طرات في نهاية الأسبوع الماضي تطورات هامة على قضية شراء إسرائيل غواصات ألمانية الصنع. وهي القضية التي تطلق عليها الشرطة الإسرائيلية اسم «القضية ٣٠٠٠» أو «قضية الغواصات»، وتشتبته في إطار التحقيق فيها بوجود مخالفات فساد ودفع رشاوى، وبأن مسؤولين إسرائيليين تولوا مناصب رفيعة في الماضي متورطون في هذه المخالفات.

وأهم تطور حدث في هذه القضية مؤخرا هو توقيع المشتبه الرئيسي فيها، رجل الأعمال الإسرائيلي ميكى غانور، على اتفاقية «شاهد ملك» مع النيابة العامة، وغانور فيها بوجوب مخالفات فساد ودفع رشاوى، وبأن مسؤولين إسرائيليين تولوا مناصب رفيعة في الماضي متورطون في هذه المخالفات.

ويبدو الحديث في هذه القضية حول قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، شراء ثلاث غواصات من صنع «تيسنكروب» وأربعة زوارق حربية لحماية حقول الغاز الإسرائيلية في البحر المتوسط وزورقين حربيين آخرين ضد الغواصات. ويأتي القرار بشراء الغواصات الثلاث بعد أن تثلقت إسرائيل ست غواصات في السنوات الماضية وشاكرت في تمويلها القوات الألمانية. واتخذ نتنياهو القرار بشأن الغواصات الثلاث الأخرى من دون موافقة قيادة الجيش الإسرائيلي. وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، موشيه يعلون، أنه لم يشارك في المداولات حول شراء الغواصات الثلاث، فيما وصف رئيس حزب «يش عتيد» -بناير لبيد، الذي تولى منصب وزير المالية في حكومة نتنياهو السابقة، هذه الغواصة بأنها «خطر قضية فساد في تاريخ إسرائيل». وتعدده نتنياهو على اتفاقية «شاهد الملك» بأن يكشف عن عملية اختياره مندوبا للشركة الألمانية. وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية، أول من أمس الأحد، بأن غانور قال للمحققين إنه حصل على امتياز تمثيل «تيسنكروب» في إسرائيل في أعقاب تدخل مسؤولين في جهاز الأمن الإسرائيلي لصالحه مقابل رشوة. وقالت مصادر في جهاز تطبيق القانون إن غانور خلق وضعا تحولت فيه الرشاوى إلى جزء من الصفقات الأكثر حساسية التي أبرمها الجيش الإسرائيلي. ووفقا لاتفاق «شاهد الملك» فإن غانور سيدلي بمعلومات حول صفقات مدنية أيضا كان ضالعا فيها وليس حول صفقات عسكرية فقط.

وذكرت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، يوم الجمعة الماضي، استنادا إلى وثيقة لدى الشرطة، أن غانور دفع رشاوى لمسؤولين حكوميين طوال سنوات. وجاء في هذه الوثيقة حول غانور أن «المشتبه به هو مندوب حوض بناء سفن ألماني منذ العام ٢٠٠٩. وتم تعيين المشتبه به كمندوب بواسطة تدخل غير قانوني من جانب موظف دولة رفيع المستوى. وحول المشتبه به أموال رشاوى مقابل تعيينه كمندوب لحوض بناء السفن. وقدم رشى لموظفي دولة رفيعي المستوى طوال سنين. وارتبط المشتبه به

تصريحات نتنياهو في باريس وبودابست هي التعبير الأوضح لوجهة النظر الحالية لرئيس الحكومة الإسرائيلية!

***رئيس الحكومة هاجم في باريس اتفاق وقف إطلاق النار في سورية واستخف بمبادرة ترامب للسلام، وفي بودابست**

دعا الأوروبيين إلى التوقف عن تأييد الفلسطينيين وإلى قبول إسرائيل مع الاحتلال والاستيطان!*

ستحبط أي محاولة من ترامب ليفرض على إسرائيل «صفقة نهائية» مع الفلسطينيين. وبعد بضعة محادثات عقيمة مع الموفدين كوشنير وبيمس غرينبلات، وبعد عرض بضعة أفلام عن التحريض الفلسطيني، ستتضمم مبادرة ترامب للسلام إلى كومة خردة من المبادرات التي سبقتها.

وبراي بن في أساس التحرك الدبلوماسي لنتنياهو يوجد تقدير منه بأن أميركا ضعيفة وتطوى بالتدرج أعلاها في الشرق الأوسط. وزيارة حاملة الطائرات «جورج دبليو بوش» إلى ميانم حيفا بعد توقف طويل عن القيام بمثل هذه الزيارات منذ بداية الانتفاضة الثانية، لا تخفي هذا الاتجاه العام. أسعار النفط رخيصة، والأميركيون لم يعودوا مرتبطين بالنزود بالنظ من الشرق الأوسط. والرأي العام الأميركي النزعالي يتحفظ تجاه حروب بعيدة عن الوطن. والشرخ الداخلي في أميركا عميق وأخذ في التوسع، ونتنياهو يقف مع الجانب المحافظ، ولا يبذل جهده لإبداء موقف غير منازح لأي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ربما لم يعد ممكنا الحصول على تأييد عابر للمسكرين، وفي وقت يبدو أن الشعب الأميركي منقسم في جميع الأمور والموضوعات، ومن الأفضل الحصول على تأييد الجمهوريين الذين يبدو أن سيطرتهم على الكونغرس لا تتزعزع.

وأضاف بن: يعتبر نتنياهو الطائفة المسيحية قاعدة التأييد الأكثر أهمية لإسرائيل في الولايات المتحدة، وإلى جانبها اليهود الأرثوذكس. وقرارته الأخيرة المحافظة والمعارضة للإصلاحات -إلغاء مشروع إقامة قاعة صلاة لليهود غير الأرثوذكس في ساحة حائط المبكى وقانون التهوديد - تعبير عن انفصال استراتيجي عن اليهود الليبراليين في أميركا.

وأكد رئيس تحرير «هارتس» أن رسالة نتنياهو هي: مع يريد تأييد إسرائيل، يجب عليه أن يقبلها كما هي، مع الاحتلال والمستوطنات. ومن يقبل بإسرائيل فقط ضمن حدود الخط الأخضر مثل الاتحاد الأوروبي، فهو «مجنون» وغير مرغوب فيه. وأوروبا الليبرالية المدافعة عن حقوق الإنسان والواظعة الاخلاقية، غارقة تحت ضغط موجات اللاجئين من الشرق الأوسط. ونتنياهو ليس بحاجة إليها، ففي نظره وجد بدائل عنها في روسيا والصين والهند، وبصورة أقل وضوحا في السعودية ومصر واتحاد الإمارات. في هذه البلدان يحترمون القوة فقط وليس العدالة.

فلاديمير) بوتين: عندما نراها يقومان بذلك نقوم بعملية عسكرية ضدهما. لقد قمنا بذلك عشرات المرات ولم تحدث أي مواجهة لنا مع روسيا».

ورأى رئيس تحرير صحيفة «هارتس» أُلوف بن، أن «خطاب بودابست»، الذي دعا الأوروبيين إلى التوقف عن تأييد الفلسطينيين، هو التعبير الأوضح حتى اليوم لوجهة نظر نتنياهو. وأشار إلى أنه في المنتدى نصف المغلق تحرر نتنياهو من العوائق والكلام الممتق الذي يخلف خطاباته الرسمية، كما تلى عن الحكمة السياسية وأطلق العنان للسان. وعلى الأقل في الجزء الذي سمعه الصحافيون على ما يبدو عن طريق الخطأ، لم يتحدث نتنياهو عن «السلام» أو عن «رؤيا الدولتين»، بل تحدث عن تعاطف قوة إسرائيل كرافعة للتحالفات مع دول أخرى، وهذه رسالة تكررت في جميع مناسبات ظهوره في العام الأخير. وفي طريقه إلى بودابست كانت مفاجئة الانتقادات العلنية التي وجهها نتنياهو في باريس إلى إدارة ترامب. فقد اتهم نتنياهو صديقه في البيت الأبيض بأنه عرض المصالح الأمنية الإسرائيلية للخطر في الاتفاق الأميركي- الروسي لوقف إطلاق النار في جنوب سورية. لقد اعتاد نتنياهو يتحدث بهذا الأسلوب عن الرئيس السابق باراك أوباما وعن اتفائه النووي مع إيران، لكن هل بهذا الأسلوب يتحدث عن الصديق ترامب؟ بعد ثماني سنوات من الخلافات والصدامات مع أوباما كان من المتوقع أن يحل نتنياهو وترامب الخلاف بينهما عبر قنوات هادئة، ولا يكشفها التصدعات في علاقتهما. لكن رئيس الحكومة لم يرتدع، وبالإضافة إلى كلامه المعارض للصفقة التي توصل إليها ترامب، أعرب عن استخفافه الواضح بمبادرة الرئيس الأميركي للسلام.

وتساءل بن: ماذا جرى هنا؟ هل شعر نتنياهو بأن ترامب ضعيف ومزعول ويجد صعوبة في القيام بعمله، والأهم من ذلك أنه لا يسيطر على الكونغرس، معقل الدعم لرئيس حكومة إسرائيل. هذا الأسبوع أفضلت حفنة «متمردين» من الجمهوريين في مجلس الشيوخ قانون ترامب للضمان الصحي، وابتقت إصلاحات قانون الضمان الصحي الذي أنجزه أوباما كما هي. ونتنياهو يفهم في السياسة ويعلم أنه في وضع كهذا ليس لديه ما يخشاه من الإدارة الجديدة، مثلما لم يخف الدخول في مواجهات مع الإدارة التي سبقتها. وهو يفترض أن أغلبية الجمهوريين في مجلسي الشيوخ والنواب

الصحافيين يسمعون محادثتهم المغلقة، أن الاتحاد الأوروبي هو المنظمة الدولية الوحيدة في العالم التي تشترط في علاقتها مع إسرائيل التي تنتج التكنولوجيا في كل المجالات، إحراز تقدم في العملية السلمية مع الفلسطينيين، ووصف ذلك بأنه جنون. وأشار إلى أن الصين وروسيا والهند تربطها علاقات خاصة مع إسرائيل لا تتوقف على تقدم العملية السلمية، وأوضح أنه أجرى محادثات مع قادة هذه الدول قالوا فيها إنهم معنيون بما لدى إسرائيل لتقدمه لهم متجاهلين القضية العالقة مع الفلسطينيين. وأكد نتنياهو أن إسرائيل تعتبر الدولة الغربية الوحيدة التي تدافع عن القيم والمصالح الأوروبية وتمنع هجرة جماعية أخرى إلى أوروبا. وقال: «نحن نشكل جزءا من الثقافة الأوروبية. وتنتهي أوروبا في إسرائيل، فهي لا تصل إلى المناطق الواقعة شرقي الدولة».

وتطرق رئيس الحكومة إلى الوضع الجيو- سياسي في الشرق الأوسط، فقال إنه كانت لإسرائيل مشكلة كبيرة مع إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وسياساتها المترددة تجاه إيران وسورية، وهي تشعر الآن بارتياح أكبر مع خليفته ترامب. وقال «أعتقد أن الأمر مختلف الآن. وهناك موقف أكثر قوة إزاء إيران. كما أن الولايات المتحدة تقوم بشن هجمات بالقتال في سورية، وهذا أمر إيجابي. أعتقد أن الوضع جيد في ما يتعلق بداعش لكن ليس على ما يرام حيال إيران».

وأوضح نتنياهو أن إسرائيل لديها علاقات جيدة مع الدول العربية، وقال إن الكثير من زعماء الدول العربية يتحدثون مع إسرائيل عن التكنولوجيا وعن أمور يجري الحديث عنها هنا.

وتحدث نتنياهو عن آخر الأوضاع في سورية فقال إن إسرائيل بنت سيجاجا حدوديا في منطقة الحدود مع سورية في هضبة الجولان بسبب تنظيم «داعش» وإيران، مشيرا إلى أن هذه الأخيرة حاولت وما تزال تحاول إقامة جبهة إرهاب ضد إسرائيل هناك من خلال وكلائها في المنطقة. واعترف رئيس الحكومة بأن إسرائيل شنت عشرات الحملات ضد شخشات أسلحة وهي في طريقها إلى حزب الله في لبنان. وأضاف «أقمننا سيجاجا لأننا أدركنا أن هناك مشكلة مع داعش وإيران اللتين تسعيان إلى بناء جبهة إرهابية في المنطقة. وقلت بصراحة ل(الرئيس الروسي

إسرائيل حيال هذا الاتفاق وحيال الوضع في لبنان، وطلب أن يمارس الرئيس الفرنسي تأثيره على الحكومة اللبنانية في كل ما يتعلق بنشاط حزب الله في لبنان وخصوصا في الجنوب.

وقال ماكرون بعد اجتماعه مع نتنياهو إنه يشارك إسرائيل قلقها حيال نشاط حزب الله في جنوب لبنان وحيال السلاح الموجود بحيازة الحزب، وتعدده بمحاولة الدفع قدما بعملية دبلوماسية من أجل كبح خطورة هذا التهديد.

ردًا على ذلك قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن روسيا والولايات المتحدة ستبدلان كل ما في وسعهما لتلبية حاجات إسرائيل الأمنية في إطار اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سورية، ولا سيما إقامة منطقتين عازلتين في الحدود بين سورية وإسرائيل وفي الحدود بين سورية والأردن.

وأشار لافروف إلى أن روسيا والولايات المتحدة استشارتا إسرائيل في ما يتعلق بالاتفاق وأخذتا في الاعتبار المصالح الإسرائيلية.

من ناحية أخرى، شن نتنياهو هجوما حادًا على الاتحاد الأوروبي استخدم خلاله عبارات قاسية غير مالوفة بسبب معاملة الاتحاد لإسرائيل. وحث قادة دول وسط أوروبا (مجموعة دول منطقة فيسيفراد) على استخدام تأثيرهم في هذا الاتحاد للتحفيف من الشروط التي يضعها لتعزيز علاقات دوله الثنائية مع إسرائيل.

وأتى هجوم نتنياهو هذا في اجتماع معلق مع رؤساء حكومات دول منطقة فيسيفراد وهي هنغاريا وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا عقد في بودابست وشارك فيه رئيس الحكومة الهنغارية فيكتور أوربان، ورئيس الحكومة التشيكية بوهوسلاف سوبوتكا، ورئيسة الحكومة البولندية بياتا سيدلو، ورئيس الحكومة السلوفاكية روبرت فيتسو، وتم بث محتواه من طريق الخط للمصافيين خارج الغرفة.

وقال نتنياهو إن الحفاظ على أمن أوروبا ومستقبلها الاقتصادي يتطلب سياسة مغايرة تجاه إسرائيل. وحث قادة هنغاريا وسلوفاكيا وتشيكيا وبولندا على إغلاق حدود بلادهم أمام اللاجئين من أفريقيا والعالم العربي، وأشار بموقف إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب القوي إزاء إيران وسورية.

وأضاف نتنياهو قبل أن ينتبه المسؤولون إلى أن

ركزت عدة وسائل إعلام إسرائيلية على أن الزيارتين اللتين قام بهما رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو هذا الكهر إلى فرنسا وهنغاريا اشتملت من ضمن أمور أخرى على إعلان وجهة نظر حيال أوروبا والولايات المتحدة فحواها - كما كتب رئيس تحرير صحيفة «هارتس»، ألوف بن- أن من يريد تأييد إسرائيل، يجب عليه أن يقبلها كما هي، مع الاحتلال والمستوطنات. ومن يقبل بإسرائيل فقط ضمن حدود الخط الأخضر مثل الاتحاد الأوروبي فهو مجنون.

وجاء هذا التركيز بعد أن قال نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى مراسلي وسائل الإعلام الإسرائيلية الذين رافقوه خلال زيارته إلى فرنسا، إن إسرائيل تعارض بشدة اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سورية لكونه يرسخ الوجود الإيراني في سورية. وأشار إلى أنه أبلغ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال الاجتماع الذي عقد بينهما أن إسرائيل تعارض بشكل جارف الاتفاق الذي توصلت إليه

الولايات المتحدة وروسيا بشأن الحرب الأهلية في سورية. وكانت إسرائيل أجرت خلال الشهر الأخير محادثات مع مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية حول هذا الاتفاق طرحت خلالها تحفظاتها منه، وطالبت بإقامة منطقتين عازلتين من أجل إبعاد قوات إيران وحزب الله عن الحدود بين سورية والأردن وعن منطقة هضبة الجولان. كما أبدت إسرائيل تحفظها من تكليف قوات الجيش الروسي بتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار في مناطق قريبة من الجولان والحدود مع الأردن. وقام نتنياهو بالاتصال هاتفياً مع كل من وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، والرئيس السوري فلاديمير بوتين، وأبلغهما موقف إسرائيل من الاتفاق.

وقال نتنياهو في تصريحات أدلى بها في مستهل الاجتماع الذي عقدهته الحكومة الإسرائيلية يوم ٢ تموز الحالي، إن بوتين وتيلرسون أوضعا أنهما يتفهمان مواقف إسرائيل بهذا الشأن وأكدا أنه سيتم أخذ مطالبها بالاعتبار. غير أن مسؤولين كبار في القدس أكدوا أنه بعد الاطلاع على الاتفاق النهائي تبين أنه خلافا للتعهُلات الإسرائيلية، لم يأخذ الأميركيون ولا الروس المواقف الإسرائيلية في الحسبان. ووصف أحد هؤلاء المسؤولين الاتفاق بأنه سء لإسرائيل وأشار إلى أنه لم كتب في الاتفاق كلمة واحدة واضحة عن إيران أو حزب الله أو الميليشيات الشيعية في سورية.

وتحدث نتنياهو خلال اجتماعه مع ماكرون عن قلق

”المشهد“ الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع بنسبة ١٨ ٪ في عدد المسافرين عبر المطار الدولي

قال تقرير لسلطة المطارات والمعابر الإسرائيلية إنه في النصف الأول من العام الجاري، ارتفع عدد المسافرين، عبر مطار بن غريون الدولي، قرب تل أبيب، بنسبة ١٨٪ مقارنة بذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦. وإن شهر حزيران شهد ارتفاعا بنسبة تقارب ٢١٪ عن ذات الشهر من العام الماضي.

وقال تقرير السلطة المذكورة إنه في شهر حزيران وحده، سافر عبر المطار ١٨ مليون مسافر، وفي الأشهر الستة من العام الجاري، بلغ عدد المسافرين ٨٧٧ مليون مسافر. وحسب السلطة، فإن الارتفاع الحاصل في الشهر الماضي، غير مألوف وهو مؤشر لحركة المسافرين في شهري الصيف، تموز الجاري والشهر الذي يليه، إذ قالت تقارير سابقة إنها ستشهد ارتفاعا حادا، مقارنة مع السنوات الأخيرة.

وكانت إدارة المطار قد أعلنت عن إعادة تشغيل كامل لمبنى المطار القديم، ”ترمينال ١“، إلى جانب المبنى الجديد الذي بدأ العمل فيه قبل ١٧ عاما، ”ترمينال ٣“، وسيخصص المبنى القديم بالذات للسفرات الخاصة، التي تتزايد أعدادها في موسم الصيف، وتعمل سيارا إلى سلسلة مطارات في الجزر اليونانية وإلى عدة مواقع في تركيا.

وقال التقرير إنه على رأس قائمة وجهات سفر حملة جواز السفر الإسرائيلي تقف تركيا، التي سافر إليها في الشهر الماضي وحده قرابة ١٦٨ ألف مسافر، وهذه زيادة بنسبة ٥٠٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي. وبالإمكان تفسير هذا الارتفاع بأحد الأسباب المركزية، وهو حلول عيد الفطر في الأيام الأخيرة من شهر حزيران، وهو ما دفع ألفا كثيرة من الفلسطينيين في إسرائيل لاستغلال عطلة العيد مع بدء العطلة المدرسية في رحلات إلى تركيا.

إلا أن السفر إلى تركيا يشهد ارتفاعا دائما، إذ ارتفع عدد المسافرين إلى تركيا في النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٢٢٪، مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦. ويقول التقرير ذاته إنه فقط ٤٧ ألفا من أصل ١٦٨ ألفا سافروا إلى تركيا في الشهر الماضي، توجهوا لغرض السياحة، والباقي كمحطة لمواصلة السفر الجوي إلى دول أخرى.

وحسب التقرير ذاته، فإن عدد المسافرين إلى الخارج في النصف الأول من العام الجاري، عبر جميع المطارات والمعابر البرية والمائية، بلغ ٢٩٩ مليون مسافر، ومن المفترض أن يتضاعف هذا العدد وأكثر حتى نهاية العام الجاري. وكانت وجهة السفر الأكبر إلى الولايات المتحدة، تليها تايلاند وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا وإسبانيا واليونان مع قبرص.

تأجيل إضافي لرفع سن التقاعد للنساء

أقرت لجنة المالية البرلمانية في الكنيست الاسبوع الماضي تأجيلا إضافيا لرفع سن التقاعد للنساء، بعد أن أقرت في الشهر الماضي حزيران رفعا تدريجيا ابتداء من مطلع العام المقبل ٢٠١٨، من ٦٢ عاما اليوم إلى ٦٤ عاما. فقد أقرت اللجنة مجددا تجميد قرارها، والبحث مجددا في الموضوع، في منتصف شهر شباط من العام المقبل. وقد طالب النواب عرض العمل التي ستكون متاحة أمام النساء في هذا الجبل.

وكان سن التقاعد حتى العام ٢٠٠٣، هو ٦٥ عاما للرجال و٦٠ عاما للنساء، إلا أن حكومة أريئيل شارون الثانية (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، وفي فترة وزير المالية بنيامين نتنياهو، أقرت رفع سن التقاعد للرجال إلى ٦٧ عاما، وللنساء ٦٤ عاما، إلا أن ضجة كبرى ثارت في حينه، ما اضطر الحكومة لرفع سن التقاعد للنساء إلى ٦٢ عاما على أن يتم رفعه إلى ٦٤ عاما لاحقا. ووضعت الحكومات اللاحقة عدة أهداف زمنية للوصول إلى ٦٤ عاما، إلا أن كل التوازنات الائتلافية التي كانت أفضلت كل المخططات، وتم الإبقاء على عمر ٦٢ عاما. وكان من المفترض أن يتم رفع جبل التقاعد للنساء إلى ٦٤ عاما ابتداء من نهاية العام ٢٠١٦، كإخر موعد تم وضعه في العام ٢٠١٢، إلا أنه تم تعديده حتى منتصف ٢٠١٧، ولأن جاء التمديد الجديد إلى مطلع العام المقبل ٢٠١٨.

هبوط حاد في بيع البيوت الجديدة

قال تقرير جديد إن بيع البيوت الجديدة شهد في شهر أيار الماضي تراجعاً حاداً بنسبة ٣٢٪ مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٦. ويبيّن التقرير أن التراجع حاصل شهريا منذ مطلع العام الجاري، وهو مؤشر لتراجع عام في بيع البيوت الجديدة، في حين أن أسعار البيوت سجلت في العام الأخير ارتفاعا بنسبة ٥٫٥٪. ويقول التقرير إن الشهر الأول من العام الجاري شهد بيع ٣٦٣٧ بيتا جديدا، مقابل ٣٣١٠ بيوت في الشهر الذي تلاه. وارتفع العدد إلى ٣٣٨٦ بيتا في آذار الماضي، لينخفض إلى ٣١٩٨ بيتا في نيسان، وإلى ٢٩١٣ بيتا في أيار، مقابل بيع ٤٢٨٤ بيتا في ذات الشهر من العام الماضي.

ويقول تقرير آخر إن بعض المناطق تشهد حالة جمود في بيع البيوت الجديدة، وهو ما قاد إلى خفض أسعار البيوت في الأشهر الثلاثة الماضية، فمثلا تراجعت الأسعار في تل أبيب بنسبة ٥٪. وهي المدينة التي تقريبا تضاعفت فيها أسعار البيوت في السنوات العشر الأخيرة. كما تراجعت الأسعار في مدينة القدس بنسبة ٦٪، وهي التي تشهد هجرة يهود منها إلى المستوطنات المحاذية، حيث أسعار البيوت أقل، إلى جانب امتيازات ضريبية ومالية يحصل عليها المستوطنون. كما تراجعت الأسعار في حيفا بنسبة ٥٪، وهذا في حين شهدت بعض المدن ارتفاعا في الأسعار، مثل أشكلون (عسقلان) بنسبة ٤٪ ومثلها رحوفوت، بينما ارتفعت الأسعار في بئر السبع بنسبة ٢٪، وفي مدينة هرتسليا المجاورة لتل أبيب بنسبة ١٪.

سجل التضخم المالي في شهر حزيران الماضي تراجعا بنسبة ٠٫٧٪، محدثا مفاجأة لم تتوقعها الأوساط الاقتصادية، فهذه المرة الأولى التي يسجل فيها مثل هذا الشهر تراجعاً، رغم أنه شهر موسمي، وثانيا، النسبة العالية التي تراجع بها نسبيا، إذ أن التضخم شهد في السنوات الأربع الأخيرة تراجعات بنسب مشابهة، ولكن في الشهر الأول من كل عام وليس في منتصفه.

وكما يبدو، فإن التضخم تأثر في الشهر الماضي من استمرار تراجع سعر صرف الدولار، الذي شهد في الأسبوعين الأخيرين ارتفاعا طفيفا، وأيضا بسبب بدء حملات تخفيض أسعار مبكرة في السوق الاستهلاكية. وبهذا التراجع، يكون التضخم المالي قد سجل في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة تراجعا بنسبة ٠٫٢٪، وفي النصف الأول من العام الجاري بنسبة صفر بالمئة. وحسب وتيرة التضخم في السنوات الأخيرة، فإنه في النصف الثاني من

كل عام يسجل التضخم تراجعات، ما يعني أن التضخم المالي في العام الجاري إما أن يبقى عند صفر بالمئة، أو أن يسجل تراجعا طفيفا، إلا في حال عاد سعر صرف الدولار ليسجل ارتفاعا حتى نهاية العام، يعيد فيه سعر الصرف إلى ما كان عليه في مطلع العام الجاري، عند محيط ٣٫٧ شيكل للدولار، مقابل حوالي ٣٫٥٥ شيكل حاليا.

ومن شأن تراجع التضخم في الشهر الماضي أن يلغي تقديرات بنك إسرائيل المركزي التي طرحها في نهاية العام الماضي، بأن التضخم في ٢٠١٧ سيرتفع بأقل من ١٪، بمعنى أقل من الحد الأدنى الذي طرحه السياسة الاقتصادية بأن يكون التضخم ما بين ١٪ إلى ٢٪. في حين أن التضخم سجل في السنوات الثلاث الماضية تراجعات كالتالي: في ٢٠١٤ تراجع بنسبة ٠٫٢٪، وفي ٢٠١٥ تراجع بنسبة ١٪، وفي ٢٠١٦ تراجع التضخم بنسبة ٠٫٢٪.

رفع تقديرات النمو

وكان بنك إسرائيل قد رفع في تقريره الدوري في الأيام الأخيرة، تقديراته للنمو الاقتصادي للعام الجاري ٢٠١٧ إلى نسبة ٢٫٤٪، بدلا من تقديرات بـ ٢٫٢٨٪. كما ورد في شهر نيسان الماضي، كما يتوقع البنك ارتفاع النمو في العام التالي بنسبة ٣٫٢٪.

وكان النمو الاقتصادي قد ارتفع في العام الماضي ٢٠١٦، بنسبة ٤٪، وهي النسبة الأعلى منذ أربع سنوات. وقال البنك المركزي إن ركائز النمو في العام الماضي ليست من تلك التي تضمن نموا لمد أبعد، وعلى الحكومة أن تعرف مواطن الضعف، وبالذات زيادة الميزانيات لمشاريع البنى التحتية، وفتح أبواب عمل أكثر أمام جمهوري ”الحريديم“ والعرب، للانخراط بنسبة أكبر في سوق العمل.

ولأول مرة، بالإمكان القول إن منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD، قد سبقت بنك إسرائيل المركزي في رفع توقعاته لنمو الاقتصاد الإسرائيلي،

المنتزه الاسرائيلي

إعداد: برهوم جرابسي

التضخم المالي يتراجع بشكل مفاجئ وبنك إسرائيل يرفع تقديراته للنمو

«لأول مرة في الاقتصاد الإسرائيلي سجل التضخم في شهر حزيران تراجعا بنسبة ٠٫٧٪ مما يبعد احتمال ارتفاع النمو في العام الجاري*
بنك إسرائيل يرفع تقديراته للنمو الاقتصادي

للعام الجاري إلى ٢٫٤٪*
البنك يعلن مواصلة سياسة شراء الدولارات لرفع قيمة الصرف أمام الشيكل*
العجز في الميزان التجاري في ٢٠١٦ يسجل أعلى مستوى له منذ أربع سنوات*

إذ قالت إن النمو سيرتفع هذا العام بنسبة ٣٫٢٪. وفي العام التالي بنسبة ٣٫٨٪، في الوقت الذي خفض فيه البنك المركزي قبل ثلاثة أشهر إلى نسبة ٢٫٩٪، مقابل ٤٪ في العام الماضي كما ذكر.

وكان البنك المركزي قد خفض في نيسان توقعاته، بسبب التراجع الملحوظ في استيراد السيارات في العام الجاري بنسبة ١٢٪، بعد أن كان استيراد السيارات في العام الماضي قد سجل ذروة غير مسبوقة، ببيع ٢٨٧ ألف سيارة. وحسب البنك في حينه، فإنه لو بقي استيراد السيارات على ذات مستواه في العام الماضي، لسجل النمو ارتفاعا بنسبة ٣٫٣٪.

ويقول البنك المركزي في تقريره الأخير إنه قرر رفع تقديراته بسبب النمو السريع في الصادرات وفي الاستثمارات. وقال إن الارتفاع في الصادرات، الحاصل في الأشهر الأخيرة، يعود إلى حالة انتعاش في الأسواق العالمية. في الوقت ذاته أشار البنك إلى أنه يرفع تقديرات النمو على الرغم من لجم وتيرة ارتفاع الاستهلاك الفردي، الذي هو مؤشر لارتفاع مستوى المعيشة. إلى ذلك، قرر البنك المركزي الإبقاء على نسبة الفائدة الأساسية التي تلامس الصفر بالمئة، (٠٫٠٪، وقال البنك إن قراره التالي بشأن الفائدة البنكية سيصدر يوم ٢٩ آب المقبل، وحتى ذلك الحين تكون نسبة الفائدة قد مز عليها عاان ونصف العام. وكانت للبنك المركزي توقعات سابقة بأن تعود الفائدة إلى مسار الارتفاع في الربع الأخير من العام الجاري ٢٠١٧، إلا أن التقديرات الجديدة تتحدث عن النصف الثاني من العام المقبل، ٢٠١٨.

سعر صرف الدولار

أعلنت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارنيت فلوغ أن البنك سيواصل سياسة شراء العملات الأجنبية وخاصة الدولارات، في محاولة لرفع سعر صرفه امام الشيكل، الذي بلغ في نهاية حزيران الماضي أدنى مستوى له، منذ العام ٢٠١٤. غير أن الدولار سجل في الأسبوعين الماضيين ارتفاعا بأكثر من ٢٪، ولكنه ما يزال أقل بنسبة ٢٩٪ عن سعره في مطلع العام ٢٠١٦.

وحسب ما ورد، فإن البنك المركزي لشترى في النصف الأول من العام الجاري ٦ مليارات دولار، ولكن هذا لم يمنع تراجعه بنسبة ٥٪، ما بين آذار إلى نهاية حزيران الماضيين. وتقول تقارير اقتصادية إنه إلى جانب العوامل القائمة في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن ما يبدو من علامات سؤال على مستقبل دونالد ترامب في البيت الأبيض، وما يظهر من قلاقل في إدارته، يلعب هو أيضا في وضعية سعر الدولار في الأسواق العالمية، لتنعكس مباشرة على سعر الصرف أمام الشيكل.

وكان سعر صرف الدولار قد بدأ يشهد تراجعات حادة ابتداء من النصف الأول من العام ٢٠١٧. فعلى سبيل المثال لامس سعر صرف الدولار أمام الشيكل في صيف العام ٢٠٠٤، ويعدّه بقليل، سعر ٥ شيكلات للدولار، ولكن سرعان ما تراجع إلى ٣٫٤ شيكل للدولار، وهو السعر الثابت الذي استمر

الأعمال، الذين عانوا على مدى سنين من قبضة ماردوك.

مؤامرة الصمت هذه تصدّعت، كما نذكر، في العام ٢٠١١، حينما كشف الصحافي نيك ديفيس، من صحيفة ”غارديان“، التصرفات الجنائية في ”نيوز أوف ذا وورلد“، الأمر الذي قاد لسلسلة من الصحافيين والمدراء إلى السجن، وإلى إقامة لجنة تحقيق برلمانية، فحصت ثقافة المهنة والسلوكيات في الصحافة البريطانية، وعرفت باسم ”لجنة وولفسون“، وكانت استنتاجاتها مقلقة جدا؛ فقد كشفت عن كل الزبالة والنعف في العلاقات بين الناشرين والصحافيين والسياسيين، وعناصر شرطة ورجال أعمال.

إن نشر المحادثات السرية بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبين الناصر والمحرر المسؤول لصحيفة ”يديעות أchronوت“ أرون موزس، والتي يعد فيها موزس نتنياهو بأنه سيهتم بأن يستمر بإبقاء رئيسا للحكومة بقدر ما يريد. وكذلك افلاس صاحب السيطرة على صحيفة ”غلوبس“، وصاحب أسهمه في ”يديעות أchronوت“، اليغازز فيشمان، بإمكانهما أن يكونا لحظة فارقة في تاريخ الصحافة الإسرائيلية، اللحظة التي فيها يقوم صحافيون إسرائيليون، بكسر مؤامرة الصمت: ”الأوميرتا“ خاصتنا.

مرحليا هذا لا يتم، وسوق الصحافة الإسرائيلية صغيرة ومكتظة، وغالبية الجمهور ما تزال أسيرة فكرة أن التمايز الأساسي بين وسائل الإعلام، هو سياسي؛ يمين ويسار، لأنه من الصعب تمييز الأوجه الأخرى، الأكثر تعقيدا؛ المال والقوة، ومصالح أصحاب وسائل الإعلام وبنوكهم، ورجال الأعمال المرتبطين بهم.

من الممكن أن طريقة الكشف عن مؤامرة الصمت في الصحافة الإسرائيلية، لم تبدأ بلجنة رسمية، لتحقق في الفساد، والتأثير على توجهات الصحافة، وإنما باللجنة البرلمانية، التي اقيمت في نهاية شهر حزيران الماضي، من أجل التحقيق في الطريقة التي تم فيها تسليم قروض ضخمة لحيثان مال، من أمثال فيشمان ونوحي دانكنر. والمشتكر بينهم، ومعهما شاؤول أوفيتش، الذي يقف في مركز تحقيقات جنائية كبرى، في سلطة أوراق المال،

هو القوة السياسية الضخمة التي راكموها، من خلال ملكيتهم لوسائل إعلام، وميزانيات إعلانية ضخمة يسيطرن عليها.

في العامين الأخيرين تقول غالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو رجب طيب أردوغان الإسرائيلي، الذي يسعى للسيطرة على الصحافة، وأن يخبئها ويجعلها تحت مراقبته. لكن هذه رواية مختلف عليها، وأحيانا سخيفة. فأولا السياسيون ورؤساء الحكومات، في غالبية دول العالم، منشغلون دون توقف بالصحافة وبالمحاولات للتأثير عليها، و فقط حينما تكون الصحف مؤيدة لهم تتوقف هذه المحاولات، وتنتياهو لم يخترع شيئا في هذه الجبهة.

وثانيا، من الصعب التنبؤ بأن رؤية لرئيس وزراء واجهت صحافة انتقادية على مر سنين كثيرة، مثلما حصل مع بنيامين نتنياهو، والسر الأكثر مكشوبا في الجهاز الصحافي في العقود الأخيرة، هو أن الحكومة بشكل عام، ورئيس الحكومة بشكل خاص، هما هدف هجومي سهل، في المقابل، فإن كل نشر عن تحقيقات، وحتى عن مجرد تقارير سلبية عن حيثان المال، واصحاب البنوك والمعلنين الكبار، تكون تقارير أكثر تعقيدا، وخظرة، وترافقها أحداث كثيرة، فللشركات الضخمة أدوات ضغط وقوة على الصحافة، أكثر من أي سياسي، وفي القطاع الاقتصادي، فإن القوة مركزة ومن السهل تفعيلها، بينما في القطاع العام، فإن القوة مشتتة، وفيها سلسلة من التوازنات، والضوابط، وفيها خصوم ومستشارون قضائيون، يقفون في طريق كل سياسي، مهما كانت لديه قوة.

أن الأوان لكسر الأوميرتا خاصتنا، وأن نروي للمقراء لدى من تتركز القوة، وممن يخاف حق المحررون والصحافيون في إسرائيل؛ من المال الضخم، وإذا لم نفعل هذا اليوم فإننا نخاطر، حينما سنسئل إلى ذلك اليوم الذي لا نستطيع أن نفعل فيه أكثر.

(عن المجلة الشهرية لصحيفة ”ذي ماركر“)

من إصدارات « مدار »

يائير أرون

المحركة، «الإنبعاث»،

النكبة

ترجمة: أسعد زغبى



بعيداً عن أعين ورقابة الرأي العام في إسرائيل

الحصار المفروض على قطاع غزة: عدوان وقتل مستمران!

مثملاً لا تُعد قطرات المطر في الخريف لا يُعد في إسرائيل قتلى الجدار في قطاع غزة ومن الواضح أن إسرائيل تتعاش بصورة جيدة مع حصة الدم الثابتة هذه ولا ترى فيها أي غضاضة!

بقلم: عيدان لانداو (*)

مجرد حادث روتيني وخبر هامشي!

على الجانب الأول للجدار الحدودي (الأمني) تجهم مئات الشبان في مظاهرة غضب ألغوا خلالها الحجارة وأضرموا النار في الإطارات المطاطية... إنهم سجناء داخل الجدار. على الجانب الآخر، برج حراسة محصن ومرمّغ. يتواجد داخله جنود إسرائيليون، مهمتهم مراقبة الجدار. المتظاهرون غير مسلحين، ولا يمكن لحجارتهم أن تشكل خطراً على الجنود المتحصنين داخل البرج. لكن المظاهرة مخطورة- هذا ما قرره قادة الجنود المتواجدين في الجانب المراقب، غير المسجون للجدار... أي في الجانب الإسرائيلي.

كان ثمة قنص داخل البرج، وضع على عدسة المهدف أحد المتظاهرين وأطلق النار، سدد رصاصة حية مباشرة نحو رأس عائد خميس جمعة (٣٥ عاماً)، فارق جمعة الحياة على الفور. أطلق المزيد من الرصاص من داخل البرج ليصيب ستة متظاهرين آخرين بجروح. هذا ما حصل قبل عدة أسابيع فقط قرب الجدار الأمني على حدود قطاع غزة إلى الشرق من مخيم جباليا. إنه مجرد حادث روتيني وخبر هامشي في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وكالمعتاد أستخدم أيضاً أسلوب/ إجراء «إقتبس الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي وأنتشر تصريحه كخبر صحفي»، في النص زُجت كيفما أتفق العبارة المألوفة «قوات الجيش الإسرائيلي عملت وفق إجراء اعتقال مشبوه، أين ومن هو المشبوه هنا؟! هل كان المشبوه متظاهراً واحداً بالصدفة من بين مئات المتظاهرين؟! هل شكل جمعة، المتظاهر غير المسلح، خطراً على حياة أي جندي؟!

أفلام الفيديو التي جرى تصويرها حول الحادث (المظاهرة) تظهر بوضوح أن نقطة المراسلة التابعة للجيش الإسرائيلي - نطل من علو خلف سور - لم تكن عرضة لأي خطر أو تهديد.

لقد تحدى المتظاهرون السيطرة المطلقة للجيش الإسرائيلي في المنطقة العازلة وهي منطقة فلسطينية نظرياً، ولكن فعلياً يُنظر على الفلسطينيين الدخول إليها. لقد خرق المتظاهرون القاعدة الأحادية الجانب التي وضعها الجيش الإسرائيلي؛ مسموح لنا اقتحام مناطقكم، أما أنتم فممنوع عليكم حتى مجرد الاقتراب منا!

ذلك هو السبب الوحيد لتلقي عائد خميس جمعة رصاصة في الرأس. وللتذكير، فإن الجيش الإسرائيلي يجتاح بشكل روتيني أراضي قطاع غزة، ويقوم بذلك مراراً وتكراراً من أجل «تسوية وتسطيح» أراضٍ في الجانب الفلسطيني - الغزري للجدار. وقد جرت العادة على تسمية ذلك بلهجة الغموض التي تستخدمها وسائل الإعلام الإسرائيلية: «نشاط روتيني قرب الجدار» مما يشكل تمييزاً متعمداً للحقيقة أن الأمر يتعلق بالجانب الفلسطيني، وهو اجتياح غير مشروع دون أي استفزاز أو تحرش من الجانب الإسرائيلي.

لنقل ذلك ببساطة: إن القنص الذي قتل جمعة نفذ أمراً (عسكرياً) غير قانوني بتاتا، وإن روتينية مثل هذه الأوامر لا تقلل ولا تلغي مطلقاً كونها جرائم، وهذه الجرائم أخذة في الازدياد خارج نطاق رقابة الرأي العام الإسرائيلي.

قبل ثلاثة أيام فقط من وقوع الحادث المذكور أعلاه، وقع حادث مشابه إلى الشرق من خانينوس، فقد لقي فادي إبراهيم النجار (٢٥ عاماً) مصرعه في إثر إصابته برصاصة في بطنه، وأصيب سبعة متظاهرين آخرين بجراح، بنيران قنص من الجيش الإسرائيلي.

قبل أسبوع من هذا الحادث (في ٢٠ أيار) أطلق قنص الرصاص على الفتى خالد غامري (١٦ عاماً) أثناء مشاركته في مظاهرة قرب الجدار شرقي مخيم البريج، مما أدى إلى إصابة الفتى بجروح بالغة. وكان الجيش الإسرائيلي قد أعدم (قتل) خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ ما مجموعه ٢٨ فلسطينياً من المتظاهرين غير المسلحين قرب الجدار الأمني، وأصاب مئات آخرين بجروح (وفقاً لمعطيات منظمة «بتسليم»)، هذه المعطيات لم تنشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية؛ ومثلما لا تُعد قطرات المطر في الخريف، لا يُعد في إسرائيل قتلى الجدار في قطاع غزة. ومن الواضح أن إسرائيل تتعاش بصورة جيدة مع حصة الدم الثابتة هذه ولا ترى فيها أي غضاضة.

منطقة الموت

تعتبر المنطقة العازلة التي أعلنت عنها إسرائيل في العام ٢٠٠٥ في الجانب الفلسطيني من الجدار الأمني، منطقة موت للفلسطينيين، ولا يوجد سبيل أفضل منها لتفسيح وإفراغ بالون «الانفصال»، وإزالة المسؤولية الإسرائيلية عن قطاع غزة. من جهته يحرص الجيش الإسرائيلي بشكل متعمد على إبقاء حالة من الغموض فيما يتعلق بعرض المنطقة العازلة، والذي يتراوح بين ١٠٠ متر و٣٠٠ متر، وقد فيما لا يمتلك الفلسطينيون أية وسيلة لمعرفة أين بالضبط تنتهي هذه المنطقة غير المحددة، وفي أي جانب سيظهر اليوم قائد المنطقة (الإسرائيلي) ليراقبهم من أبراج المراقبة. وفقاً لتقدير الأمم المتحدة، فإن مساحة هذه المنطقة تصل إلى ١٧٪ من مساحة قطاع غزة، وإلى ٣٥٪ من مساحة الأراضي الزراعية في القطاع. وهكذا فإن المنطقة العازلة لا تقتل الفلسطينيين فحسب، بل وتحكم عليهم أيضاً بكارثة اقتصادية؛ هذا فضلاً عن أن طرد وإخلاء السكان الفلسطينيين من هذه المناطق الواسعة، يُفاقم أكثر مستوى الاكتظاظ السكاني في قطاع غزة، والذي يعتبر من الأعلى في العالم.

إلى ذلك فإن إسرائيل لا تدخر في انتحاج وسائل خنق وتقييض مصادر عيشة المزارعين في قطاع غزة. ففي كانون الأول من العام ٢٠١٥ قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية برش ١٥٠٠ دونم من الأراضي الزراعية تبعد مسافة ٢٠٠ متر عن الجدار الأمني، وذلك على الرغم من أن البیان الأخير للجيش الإسرائيلي كان قد حدد المنطقة العازلة بـ ١٠٠٠ متر فقط.

ومن ناحية عملية فإن المواد المبيدة التي يجري رشها من الجو تؤدي إلى إبادة وإتلاف مزارعات في مساحة تصل إلى ٧٠٠٠ متر من الجدار، وبذلك فإن حدود مساحة المنطقة (العازلة)- المتغيرة بصورة تعسفية - التي يفرضاها الجيش الإسرائيلي، تغدو عديمة الأهمية. ففي شباط من العام الجاري قامت طائرات رش مبيدات إسرائيلية بإتلاف ٤٠٠٠ دونم من الحقول الزراعية في عمق أراضي قطاع غزة، وبما يتعدى أيضاً مسافة ٢٥٠ متراً من الجدار. وقد تكررت هذه العملية بعد شهرين فقط، مما يشير هنا إلى اتجاه تصعيدي من جانب إسرائيل في هذا المجال. ووفقاً للذريعة الإسرائيلية الرسمية فإن المزارعات في تلك المناطق تساعد في إخفاء النشاطات «التخريبية»، غير أن هذا المبرر - مثله كمثل المبرر الرسمي لـ «إطلاق النار على مشبوهين» والذي يؤدي مراراً إلى قتل أبرياء - يبدو سخيفاً في ضوء حقيقة أنه جرى أيضاً رش وإتلاف نباتات المصانع التي لا يزيد ارتفاعها عن ٢٠ سم؛ وهكذا فإن إسرائيل تتحمل إذن المسؤولية أيضاً عن الانخفاض الحاد في الإنتاج الزراعي في قطاع غزة.

لقد اعتاد معظم الإسرائيليين على وضع تعالٍ أحاديتهم على رقاب سكان قطاع غزة، دون أن يروا أية مشكلة أو غضاضة في ذلك، ولكن المشكلة، كما

هي دائماً، تكمن في أن الأمن الحقيقي مرتبط بالعدالة. فحركة «حماس» لن تأخذ على عاتقها المسؤولية الأمنية الكاملة عن إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، طالما أنها لا تتمتع بمسؤولية أمنية كاملة في قطاع غزة. ليس لإسرائيل أي حق في إجتياح أراضٍ أو منطقة تعلن وتصرح هي نفسها صباح مساء أنها انسحبت منها إلى الأبد. وطالما كانت تعطي لنفسها الحق، وتقوم بتجسيده وسط إزهاق أرواح فلسطينيين أبرياء، فإنها تعطي بذلك حقاً موازياً لحركة «حماس» باقتحام مناطقها وتنفيذ هجمات فيها. إن اجتياحات الجيش الإسرائيلي المتكررة لأراضي قطاع غزة هي أعمال عدوانية وليست دفاعية، كما أن قتل متظاهرين برصاص قناصين يعتبر عملاً إرهابياً بكل ما تعنيه الكلمة.

الصيادون كأعداء

إن الحصار البحري المفروض على قطاع غزة يحدّد بدوره أيضاً حصته الموسمية من الدماء الفلسطينية. قبل أكثر من شهر فتحت سفينة تابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي نيرانها على قارب صيادين تجاوز منطقة الصيد التي خصصتها إسرائيل لقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى مقتل محمد ماجد بكر (٣٣ عاماً) من سكان مخيم الشاطئ وذلك بعدما تلقى رصاصة في صدره. ومحمد هو الصياد الثاني الذي قتل برصاص الجيش الإسرائيلي هذا العام، ففي إحدى ليالي شهر كانون الثاني الماضي إنقضت سفينة تابعة لسلاح البحرية على قارب محمد الهسي (٣٣ عاماً) مما أدى إلى تحطيم القارب وسقوط محمد في مياه البحر، والذي لم يثر على جثته حتى الآن. ووفقاً لمعطيات لم تنشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية فقد أعدم الجيش الإسرائيلي منذ العام ٢٠٠٧ ستة صيادين في مياه غزة وجرح المئات، ففي العام ٢٠١٦ وحده فتحت زوارق سلاح البحرية الإسرائيلي النيران - نيران رشاشات أو قذائف مدعية - في ما لا يقل عن ١٣٣ مرة باتجاه مراكب صيادين خرجوا للصيد من شاطئ مدينة غزة. وعلى الأرجح فإن عدد حالات تجاوز الصيادين الغزبيين لمجال الصيد المعتاد (٦٦ ميلاً) أكثر بكثير، وهو ما يدعو لتخمين حد الجوع واليأس الذي يجب أن يبلغه إنسان من أجل الإبحار في قارب دون أي سلاح، إلى منطقة تخضع لرقابة دائمة من قبل سفن وزوارق سلاح البحرية الإسرائيلي، في وقت يدرك فيه بأن لقاء بها سينتهي بإطلاق نيران قاتلة باتجاهه.

بطبيعة الحال فإن إسرائيل تنظر إلى الأمر برمته كمعروف تسديه للفلسطينيين، كما لو أن من يدهي أن مجال غزة البحري يعود إلى إسرائيل وليس لغزة. ووفقاً لتفاقيات أوسلو فإن مجال الصيد المسموح به من قبل إسرائيل حدد بـ ٢٠ ميلاً بحرياً من شاطئ غزة، غير أن إسرائيل لم تسمح قط للصيادين الغزبيين ببلوغ مثل هذه المسافة.

لقد كان الصراع دوماً ضد الفلسطينيين اقتصادياً أيضاً، على الرغم من محاولة إسرائيل تغليفه بغلافٍ أمّني وزخرفته بشعارات من قبيل «تعاون إقليمي»، ولعل ما يشهد على ذلك حقيقة أن الجيش الإسرائيلي يصادر قوارب الصيادين التي يتم ضبطها ويفرض إعادةها إلى أصحابها. وقد قدرت الأضرار المادية التي لحقت بالفلسطينيين من جراء مصادرة قوارب الصيد وإطلاق النيران من جانب سفن سلاح البحرية الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٦ بما قيمته نصف مليون دولار. لقد رأت إسرائيل أن عليها تحطيم فرع الصيد في غزة، تماماً كما رأت فيما يتعلق بفرع المحاجر في الضفة الغربية.

وبالفعل فقد جرى سحق فرع الصيد البحري في قطاع غزة، إذ انخفض عدد الصيادين المسجلين من ١٠ آلاف صياد في العام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٠٠٠ صياد فعلي في العام ٢٠١٧. ويعيش ٩٥٪ من الصيادين في قطاع غزة تحت خط الفقر، الأمر الذي يقتدي تقديم مساعدات إنسانية لهم (وذلك مقابل النسبة العامة للفلسطينيين المحتاجين لمساعدات كهذه في قطاع غزة والبالغ ٨٠٪).

والسؤال: هل كان القضاء على فرع الصيد في غزة مصلحة إسرائيلية؟! تبيين الوقائع أن الإجابة نعم، حتى في الوقت الذي كان فيه القادة

الإسرائيليون يدعون «إن عدونا هو حماس وليس سكان غزة»، ويقولون في ذات الوقت إن «سكان غزة مذنبون بانتخابهم لحماس».

عموماً ليس هناك أي مبرر أمّني لإتباع سياسة تقوض ممدد رزق عشرات آلاف المواطنين الغزبيين، وطالما أن ذلك كان يعكس حقيقة الأمور، فإن ثمة حاجة لدعاية مستمرة من أجل تكريس الوعي الكاذب، كما لو أن هناك تهديداً وجودياً لإسرائيل يثابت من شواطئ غزة.

هنا يدخل إلى الصورة المراسلون المقربون من صحافيي بلاط الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمّنية، فقد جاء في تقرير دعائي نموذجي نُشر العام الماضي، أعده مراسل قيل إنه رافق «المقاتلين الشجعان» على ظهر سفينة «دبور» تابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي في حربهم المتواصلة للقضاء على الإرهاب البحري، على حد قول هذا المراسل، أن «بحر غزة يشهد حرباً يومية!» ولكن بين من ومن تدور هذه الحرب؛ بين أسطول من السفن والزوارق الحربية المسلحة المدعومة بالمنظمة مراقبة جيدة، في مواجهة من؟ مجموعة صيادين جوعى مسلحين بشباك مهترئة، أو مجموعة مهربي بضائع من سيناء؟!

ويتحدث تقرير هذا المراسل عن «عمليات مطاردة بحرية» لقوارب صيد تجاوزت المجال المسموح به، وأن سلاح البحرية مكلف بواجب «إرغام المخالفين على العودة من حيث أتوا!» هكذا يوصف بعض الصيادين الذين ركبوا أهوال البحر بحثاً عن فسحة صيد وراء مياه شاطئ غزة الضحلة؛ هكذا تعمل وتُنظلي الدعاية السلطوية على مواطني إسرائيل، وكل ذلك يجري عبر قناة أو محطة تجارية «متحررة» في الظاهر من قيود السلطة. ولعله يجدر بنا في هذا السياق إجراء مقارنة بين السياسة الرسمية الإسرائيلية المتبعة في سنوات الألفين والسياسة التي اتبعت قبل ٤٠ عاماً في قطاع غزة، الذي احتل في العام ١٩٦٧ حيث وضع القطاع تحت سلطة الإدارة المدنية الإسرائيلية في محاولة «للتخفيف والتسهيل» على السكان جنباً إلى جنب مع مواصلة التصدي للمقاومة المسلحة.

ففي مقابلة أدلى بها مؤخراً المقدم (احتياط) إسحق إيني عبادي، الحاكم العسكري لغزة في ذلك الوقت، قال عبادي: «أقيمت بالتنسيق لجنة صيادين كانت من وجهة نظري العامل الذي تولى تطبيق القيود التي قررتها من قبل الصيادين أنفسهم، هم أنفسهم ولسنا نحن، أخذوا على عاتقهم القيام بمهمة الشرطي الذي يحدد متى وأين وإلى أي عمق، ومتى يسمح بالخروج للصيد ومتى يجب العودة... كان لا بد من اتباع إجراء أو نظام يتيح استئناف الصيد، ليس بواسطة إصدار ونشر أمر عسكري... وقد أخذ الصيادون على عاتقهم تطبيق نظام القيود المقررة من جانبنا. لماذا فعلوا ذلك؟ لأنهم أرادوا أن يأكلوا! هذه المسألة كانت صحيحة طيلة الوقت، بدأنا من الأمور الصغيرة: لجنة صيادين... وجلب السمك».

ما الذي تغير منذ ذلك الوقت؟ لم يتغير الكثير.

كانت وجهة النظر تقضي وقتئذٍ بأن ندع الغزبيين ينظمون ويضبطون أنفسهم أمام أعيننا المفتوحة، أما الآن فوجهة النظر هي «ضبطهم بأنفسنا».

واقع غير محتمل: «الحد»،

تسوية مع حماس!

تسوية مع حماس!

إن الحصار المفروض على قطاع غزة يقتل ويميت. هذا الحصار لم يفرض لأغراض دفاعية وإنما هو منظومة سلبية، عدوانية، وعمل حربي مستمر، ودمج لتكنولوجيا متقدمة ولجنود وضباط لا يرون أمامهم بشراً وإنما فقط ما يعتبرونه «تهديداً وجودياً». هذا الحصار العدواني يتغلغل إلى المنطقة المحاصرة ويفتح نيرانه على المحاصرين غير المسلحين، وهو ما يشكل عملاً روتينياً يجري في كل أسبوع، إن ما تحاول وسائل الإعلام والسياسة الإسرائيلية كمنه تحت البساط - وهو «ضرر جانبي»، وضمن مؤسف لكنه حتمي- هو الجوهر والأساس، ويمثل ذلك التغيير المنظوري الذي يحتاجه الإسرائيليون كثيراً كي يبدأوا بفهم غزة، لا



من يوميات غزة المحاصرة.

(أفب)

يمكن بأي حال من الأحوال فهم هذا الحصار العدواني كقدر حتمي لمتطلبات الأمن الإسرائيلية. وفي الواقع فإنه لا يفهم على هذا النحو، لا في قطاع غزة ولا في معظم دول العالم. إن الإسرائيليين الذين يعتقدون بأنه لا مفر من أجل أن ينأمو بأمان وطمأنينة، من قتل ضحية فلسطيني برصاصة في الرأس أو البطن، إنما يعيشون خدعة ذاتية عميقة. كذلك فإن من يعتقد أن إتلاف وتدمير الزراعة وقرع صيد الأسماك ودفع عشرات الآف العائلات الغزبية إلى الفقر، هو ثمن محتمل، يعيش أيضاً كذبة ليست أقل عمقا.

إن المكان الملائم للمصرخة القائلة: «ما الذي تقترحه أنت؟» هو في النهاية في العاهش، ذلك لأن هذه الصرخة تملأ مركز المنصة منذ ما يزيد عن عشر سنوات، وتسكت كل بداية لنقاش انتقادي حول النظرة إلى قطاع غزة. وبصورة عامة ومبدئية، ومن ضمن ذلك في هذه الحالة، يجوز بل ومن الضروري توجيه النقد لأي عمل دنيه أو ظالم حتى وإن لم يكن لدينا تصور بشأن الكيفية التي سيبدو فيها التصحيح للظلم، كذلك يجوز ويجب علينا كشف وتعرية الحقيقة مهما كانت قاسية، وكشف المسؤولية التي تحملها عن الجرائم التي ترتكب باسم «الأمن» وعدم الاكتفاء بالسؤال البائس: لكن ما الذي تقترحه؟!

إن الذين لا يوجد لديهم ما يقترحونه غير معنيين أيضاً من معرفة الحقيقة والإقرار بالمسؤولية الأخلاقية.

إن إنكار الإسرائيليين لمسؤوليتهم عن الجرائم التي تقترفها إسرائيل في قطاع غزة ما زال إنكاراً عميقاً جداً، وإن أي حرف للأنظار نحو منابر النقاش المرعبة في الاستوديوهات، يعتبر بمثابة إخلال وخيانة لدورنا المدني، وتواطؤ مع ذلك الإنكار ذاته. إن ما أقترحه وما يقترحه آخرون معروف منذ وقت طويل، لكنه لم يجرب قط: التوصل إلى تسوية حقيقية مع حركة «حماس». فثمة من يمكن التحدث معه، وما يمكن التحدث حوله، وهناك براهين كثيرة جداً، أريد فقط أن ألفت انتباه المهتمين إلى كل المنشورات التي وثقت المساعي والجهود المنهجية التي قامت بها إسرائيل من أجل إحباط أية فرصة للتوصل إلى ترتيب أو حل معين مقابل حركة «حماس»، وإثبات أنه لا يوجد شريك فلسطيني.

هذا المقال كتب على خلفية أزمة الكهراء الخطيرة في قطاع غزة، هذه الأزمة يبدو أن الإسرائيليين مسرورون جداً لها، وقد جلبت إلى شاشاتهم مشاهد مألوفة للبؤس والمعاناة في قطاع غزة، إنهم مسرورون لها لأنها تنعش قناعتهم الثابتة بأن «الفلسطينيين وحدهم فقط يتحملون وجزء أوضاعهم». هنا وفي هذه النقطة يتوقف تفكيرنا السياسي، فهو لن يجرؤ على إلقاء نظرة إلى ما وراء حاجز الوعي الذي يقوم عليه الإجماع الإسرائيلي. فلو نظر هذا التفكير إلى ما وراء ذلك الحاجز فلربما تمكن من رؤية المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن حقيقة أنه لا توجد في قطاع غزة منظومة طاقة كهربائية مستقلة بعد عشر سنوات على الانفصال وبعد خمسين سنة منذ احتلال القطاع. إن من نفا وعزز التبعية وقمّع كل بادرة للاستقلال الاقتصادي في قطاع غزة هو المحتمل (الإسرائيلي) الذي أنكر وما زال ينكر دوره ومسؤوليته تجاه كارثة الفلسطينيين في قطاع غزة.

من هنا لن نتحدث عن أزمة الكهرباء وإنما سنواصل الحديث فقط عن رصاص القناصين وقذائف سفن سلاح البحرية وتسميم وإتلاف الحقول الزراعية برشها بالمبيدات من الجو واجتياحات البلدوزرات. سنتحدث فقط عن روتين الحصار الذي يقتل الناس بوحشية ودقة وبرود أعصاب، ويحيل أراضيهم إلى خراب وفقر، ومصادر رزقهم إلى جذر قديم وجاف. سنستمر في رؤية والتحدث عن أولئك الناس الجوعى الذين يواجهون الانخفاض على الجدار دون أن يكون لديهم ما يخسرونه، ما عدا حياة البؤس والفقر والاستعباد، دون أن نتحدث عن أنفسنا.

ترجمة خاصة: سعيد عياش

(*) استاذ جامعي إسرائيلي. المصدر: شبكة الانترنت.

متابعات

باراك: كتاب «فخ ٦٧» يتبنى فرضيات اليمين!

عقب إيهود باراك، الذي تولى أرفع المناصب في إسرائيل، وبينها رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش، على كتاب "فخ ٦٧" لمؤلفه ميخا غودمان، بمقال نشره في ملحق الكتب في صحيفة "هارتس"، في ١٢ أيار الماضي، ناقدا للكتاب واستنتاجات عديدة توصل إليها المؤلف، وأكد أنه أعطى وزنا أكبر لادعاءات اليمين الإسرائيلي.

ورفض باراك مساواة غودمان بين مخاوف "اليسار" الإسرائيلي من عدم حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ومخاوف اليمين من حل الصراع والانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧. ووفقا لباراك، فإن "إسرائيل هي الدولة الأقوى في المنطقة، وهذه المساواة التي يصفها غودمان ليست موجودة. فهو يساوي بين تهديد وجودي أكيد على مستقبل المشروع الصهيوني (التوازن الديمغرافي) ومخاطر تقنية عسكرية، تتمثل باستمرار قوة معادية غربي نهر الأردن في المستقبل أو صواريخ وإرهاب من الخارج أو الداخل، والتي يحظر الاستخفاف بها، إلا أنها لا تهدد وجود إسرائيل، ويوجد أكثر من رد واحد عليها".

وأضاف باراك أنه يتوافق على مخاطر الدولة الواحدة ووجود أغلبية عربية فيها، "لكن الكارثة التي يتحدث عنها اليمين ليست بنفس الحجم، والانفصال عن الفلسطينيين ليس تهديدا وجوديا، والادعاء أنه في أعقاب هذا الانفصال لن يكون بالإمكان الدفاع عن إسرائيل ليس صحيحا". ولفت باراك إلى أن "معظم رجال الأمن الإسرائيليين، الذين يؤمنون بالأمن قبل وبعد أي شيء آخر، يرون بالانفصال عن الفلسطينيين في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) من خلال ضمان سيطرة أمنية على كل المنطقة طوال المستقبل المنظور هو جزء من أي تسوية مرحلية. وهم يرون بـ"التسوية الإقليمية" و"الدولتين للشعبين" جزءا من أي تسوية دائمة، وإذا لم تتمكن من دراسة التسوية الإقليمية ستقف أمام خطر، ليس فقط على صيغة الدولة ومكانتها في العالم، وإنما قبل كل شيء ستقف أمام أمننا، بما في ذلك محاربة الإرهاب". وتابع أنه "بما أننا أقوياء وندرك جيدا المصلحة الأمنية، فإن تسوية مرحلية أو دائمة، نوافق عليها. لا يمكننا أن تشكل خطرا وجوديا على إسرائيل، وأنا أفرا بين صفحات الكتاب عن "فخ"، لكن عندما أنظر إلى الواقع فإنني أرى فرصا... لكن تبني الادعاءات الواردة في الكتاب من شأنها أن تشوش على قراءة الواقع، وتعزيز المخاطر والتسبب بعمى لنا ومنعنا من رؤية الفرص".

وأشار باراك إلى أن "غودمان يبدو كمن يضع نفسه في وسط الخريطة السياسية، ويحل ويتخذ اليمين واليسار، لكن، عمليا، عن وعي أو بدون وعي، هو يتبنى فرضيات اليمين، رغم أن بعضها ممتد". ووفقا لباراك، فإنه خلافا لكتبه السابقة، بحث غودمان في كتابه الحالي في مواضيع "ليست في مجال اختصاصه، وهذا الأمر جعل المؤلف يسقط في فخاخ يحذرنا من السقوط فيها".

ورأى باراك أن الكتاب يعاني من عيبين كبيرين: "الأول، هو أنه يظهر في أماكن كثيرة في الكتاب الادعاء الممتد أنه من دون سيطرة إسرائيلية كاملة على قمم جبال يهودا والسامرة لا يمكن الدفاع عن إسرائيل، وكل الوصف لوضع إسرائيل الأمني مشوب بهلع عميق، بالإمكان فهمه عاطفيا، لكن حقائقه الأساسية ضعيفة".

وأردف أن "هذا وصف مبالغ فيه ومبسط. صحيح أن مساحة إسرائيل صغيرة، ولو كان بالإمكان توسيعها بجزء قلم، أو صلاة أو أمنية، من دون مخاطر وأثمان أخرى، لاخترنا ذلك جميعا. لكن من الواضح أن الحال ليست بهذا الشكل. أفليس من هذه الحدود المقصدة، حقلنا أعظم انتصاراتنا مقابل ثلاثة أعداء؟ ويوجد الآن اتفاقيات سلام مع اثنين منهم، والثالث، سورية، غارق في حرب أهلية منذ سنت سنوات. وثمة الكثير الذي ينبغي فعله، لكن لا مكان للمخاوف من أجل العمل".

والعيب الثاني في الكتاب، بحسب باراك، هو أن جبال الضفة المطلة على السهل الساحلي الإسرائيلي "ليست كل مجموعة والأمن ليس منظر مظلم ومواقع السلاح فقط. الأمن هو الصورة. أمور، إنه مجمل القدرات العسكرية، المدينة، السياسية وكذلك المعنويات القومية. ولا يوجد ذكر لهذه الحقائق في الكتاب أيضا".

ورأى باراك أن "التهديد الديمغرافي"، أي زيادة عدد العرب بين النهر والبحر على عدد اليهود، هو "تهديد أكيد" وأن "الجمال الزمني لتحققه يقاس بسنوات ليست كثيرة، وليس بأجبال. هذه حقائق وليست معتقدات". وانتقد باراك إعطاء وزن في الكتاب لجهات في اليمين الإسرائيلي من الذين "ينفون التهديد الديمغرافي".

وأضاف باراك أن "النقطة العمياء" في إدراك اليمين لمهمة الأمن في الضفة الغربية تتعلق بمحاربة المقاومة الفلسطينية، التي يصفها بـ"الإرهاب". وشدد على أن "الحقيقة معاكسة، وتقديرات الجهات الأمنية بالنسبة للإرهاب من داخل سكان مدينتين، هي أنه من الأسهل محاربتها من وراء "خط فاصل" معزف، ومن خلال الحفاظ على حرية العمل خلفه، من العمل داخل مزيج كامل من السكان، الذي يحجب الحصول على معلومات استخبارية وقدرة الرد على سقوط ضحايا".

وتابع باراك أن "اليسار المسؤول لا يدعي أنه ينبغي الاعتماد على أحد ما، فلسطيني أو آخر، ويدعي اليسار المسؤول أيضا أن خطرا أمنيا كبيرا يكمن في مجرد استمرار السيطرة على المناطق. واليسار المسؤول هو التيار السياسي في إسرائيل الذي يحمل معه العبوة الصهيونية الحقيقية أنه بالإمكان الاعتماد على أنفسنا فقط، مع إضافة نظرة شاملة وواسعة وعميقة لجوهر الأمن، نظرة تتعامل مع الأفق وليس مع الحاضر وحسب. وهي نظرة تدرک أن الأمن في القرن الواحد والعشرين هو ليس فقط تلال مظلة وإنما مجموعة واسعة من الأمور".

واستطرد باراك أن "اليسار المسؤول هو الذي يواصل العمل بموجب مفهوم بن غوريون ودايان وبيريس ورايين ومفهومي أنا، سوية مع كثيرين آخرين. وهذا المفهوم يحقق في رؤيته وأفعاله بناء "الجدار الحديدي"، الذين جلبنا إلى انتصارات في روتنا، وجلب مصر والأردن إلى سلام وبيساعتنا اليوم في الحرب ضد الإرهاب. هذا هو المفهوم الواسع، الذي دفع العالم العربي للانتقال من "لائاته الثلاث" التي اعتمدها في (قمة) الخرطوم، في العام ١٩٦٧، إلى "المبادرة السعودية" من العام ٢٠٠٢ ومقترح جامعة الدول العربية".

ولخص باراك إلى أن "اليمين، في المقابل، الذي دافعه العميق، والحقيقي، هو "الأرض الكاملة" قبل وعلى على حساب "سلامة الشعب"، يسعى إلى التهرب من حسم سياسي إلى حين يخلق المبنى الواقع خارج "الكتل الاستيطانية" وضعا يكون غير قابل للتغيير".

بعد مرور خمسين عاما على حرب حزيران العام ١٩٦٧، واستكمال إسرائيل احتلال كل مناطق فلسطين التاريخية، يبدو وكان النقاش بين الإسرائيليين اليوم هو بين معسكرين: معسكر يدعو إلى الانسحاب من معظم مناطق الضفة الغربية بما في ذلك من بلدات وقرى فلسطينية حول القدس وإقامة دولة فلسطينية، ويدعي أنه بذلك يُطبق حل الدولتين، ولذلك يُسمى بـ"اليسار". وفي المقابل، يرفض المعسكر الآخر انسحابا كهذا، ويدعو إلى تكثيف الاستيطان وإحكام السيطرة عليه، وتتعالى من داخله أصوات تدعو إلى ضم الضفة الغربية، أو أجزاء واسعة منها، إلى إسرائيل، وتطبيق حل الدولة الواحدة.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لهذه الحرب، صدر عدد من الكتب في إسرائيل، التي تناولت حرب حزيران من عدة جوانب، وأبرز هذه الكتب، والأكثر بيعا، هو كتاب بعنوان "فخ ٦٧ - الأفكار الماثلة وراء الخلف الذي يمزق إسرائيل"، من تأليف الدكتور ميخا غودمان، الباحث في التاريخ والفلسفة اليهودية، وولد غودمان في الولايات المتحدة، والده يهودي، ووالدته مسيحية كاثوليكية تحولت إلى اليهودية بعد زواجها، ويسكن غودمان في مستوطنة "غفار آدميم"، الواقعة شمال شرقي القدس المحتلة.

ويستعرض غودمان تاريخ وأفكار التيارات الصهيونية المختلفة والتحولت التي طرأت عليها خلال العقود الماضية، وهو يدعي الموضوعية في هذا السياق، لكن غودمان يصف "اليسار" بأنه براغماتي، بينما يصف اليمين، وخاصة الصهيونية - الدينية، بأنه عقائدي (أيديولوجي)، بالمعنى الإيجابي والمثالي لهذا التعبير.

"اليسار" رفض السلام

يشير غودمان إلى أن التيار المركزي في اليسار الإسرائيلي لم يؤمن بالسلام، "لأن الشكوك حيال العالم العربي هزمت الأمل بالسلام معه". فقد اعترف موشيه دايان، أحد أبرز قادة حركة العمل الصهيونية، بأنه "نحن قلب مزروع في هذه المنطقة، التي ترفض الأعضاء الأخرى فيها تقبله وترفضه". واعتبر شمعون بيريس، في مطلع سبعينيات القرن الماضي، أن "إسرائيل محاطة بجيوش تستعد لتنفيذ مهمة أساسية واحدة، هي القضاء على دولة إسرائيل، وتشريد سكانها أو إبادتهم أو طردهم، وليس بإمكان أي تسوية أن ترضي الجانب العربي". ويرى المؤلف أنه في سبعينيات القرن الماضي حدث تحول فكري كبير، ويذكر أنه في عقد السبعينيات نشبت حرب أكتوبر العام ١٩٧٣، وخسر حزب العمل الحكم لصالح اليمين، الممثل بحزب الليكود، في انتخابات العام ١٩٧٧، ووقعت إسرائيل على اتفاقية سلام مع مصر.

وهو يقول "لقد بدأ اليسار بعملية انفصال عن حلم مجتمع القدوة الاشتراكي، واستبدله بحلم السلام، وبدلا من التضامن بين العمال، سيكون التضامن بين الشعوب... وتاريخ الدولة ينقسم، بموجب المفهوم اليساري الجديد، إلى قسمين، حتى حرب الأيام الستة (١٩٦٧) كانت الدولة ديمقراطية أخلاقية تطلعت إلى إقامة المجتمع القدوة، ومنذ حرب الأيام الستة هي دولة احتلال ولذلك هي فاسدة... وبدلا من الماضي الذي فيه العمال، يتحدثون عن ماضي احتلال الفلسطينيين... بينما في الحاضر، بدلا من العمل من أجل ثورة اجتماعية، يجب العمل من أجل تسوية سياسية".

لكن وصف غودمان للتحويلات في فكر "اليسار" الإسرائيلي يجافي الحقيقة والواقع، إذ أن حزب العمل انضم إلى حكومات الليكود الليبرالية، واستمر في رفض فكرة التوصل إلى اتفاق سلام حتى العام ١٩٩٣، عندما جرى توقيع اتفاقيات أوسلو، وبرغم التوقيع على هذه الاتفاقيات، إلا أن الأبحاث والتقارير والمعطيات، المنشورة في إسرائيل، تؤكد على تكثيف الاستيطان في الضفة والقدس بشكل كبير بعد أوسلو، وبمصادقة حكومة العمل برئاسة إسحق رابين. واستمرت هذه السياسة لاحقا خلال ولايات حكومات اليمين، التي شارك حزب العمل في معظمها. كما أن الانتفاضة الثانية اندلعت أثناء ولاية حكومة حزب العمل، برئاسة إيهود باراك.

ويعتبر المؤلف أن الانتفاضة الأولى صدمت اليمين الإسرائيلي، إذ أن استطلاعات الرأي دلت على أن أكثر من نصف الإسرائيليين يأتوا يؤيدون قيام دولة فلسطينية بعد هذه الانتفاضة، وفي المقابل، يزعّم غودمان أن "الانتفاضة الثانية لم تندلع بسبب الاحتلال". فلقد اندلعت مباشرة بعد أن اقترحت إسرائيل إنهاء الاحتلال، "بادعاء أن باراك قدم عرضا سخيا في محادثات كامب ديفيد، في العام ٢٠٠٠". ولذلك، فإن الانتفاضة الثانية كسرت اليسار الإسرائيلي، والاعتقاد أن السلام ينتظر خلف الزاوية، وأن الطريق من أجل الوصول إليه هو بتنازل إسرائيلي، بدأ بعد مما كان في الماضي".

اليمين العلماني واليمين المسياني

خصص غودمان فصلين لاستعراض أفكار اليمين الإسرائيلي، بينما خصص لـ"اليسار" فصلا واحدا. واستعرض بإسهاب الأفكار التي طرحها منظر اليمين ومؤسس "الحركة التنقيحية" في الحركة الصهيونية، زئيف جابوتينسكي، وأشار إلى أن جابوتينسكي دعا إلى "إسرائيل الكبرى" التي تمتد في ضفتي نهر الأردن، فقد

قراءة في كتاب جديد «فخ ٦٧»

«اليسار» واليمين في إسرائيل يعتبران أن الانسحاب من الضفة والقدس لن يجلب السلام!

بدأت بالعجرات اليهودية الأولى، وتسارعت بعد قيام الدولة، وأصبحت أكثر زخما في حرب الأيام الستة، وتواصلت من خلال المشروع الاستيطاني في الضفة وقطاع غزة والقدس، وأن هذه العملية لن تتوقف، لكن بعد تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة، في العام ٢٠٠٥، بدأ حاخامون كبار في الصهيونية الدينية يشككون في أقوال، أو "نبوءات"، الحاخام كوك.

واعتبر غودمان أنه "تصدت النظرية القائلة إن العلمانيين هم الرواد غير الواعين لدورهم في الخلاص، عندما اتضح أن العلمانيين هم الرواد الذين يعون جيدا دورهم في الانسحاب، ولذلك فإن التبرير الديني للتعاون مع الصهيونية العلمانية ضعف جدا... وكتب الحاخام كوك الأب أن قومية العلمانيين سوف تعيدهم إلى الدين، لكن في الواقع حدثت عملية معاكسة. والقومية لم تغير العلمانية؛ بل العلمانية غيرت القومية، وأنشأت قومية منفصلة ليس فقط عن التوراة وإنما عن الأرض والخلاص".

ويرى غودمان أن خطة الانفصال عن غزة "أكملت عملية اندماج الصهيونية الدينية في المجتمع الإسرائيلي، وبفضل خطة الانفصال واجهت الصهيونية الدينية الأمانة الفكرية السياسية التي واجهها المجتمع الإسرائيلي كله، الخصخصة وجهت ضربة للاشتراكية الإسرائيلية؛ الانتفاضة الأولى فككت اليمين الليبرالي؛ الانتفاضة الثانية كسرت اليسار السياسي؛ ثم جاءت خطة الانفصال ووجهت ضربة لليمين المسياني". لكن ضعف الصهيونية الدينية لم يضعف اليمين، بل على العكس. فخطة الانفصال زادت من قوة اليمين. ووفقا لغودمان، فإن ثمة أساسين لموقف اليمين الديني وهما "الأمن والخلاص". لكن في أعقاب خطة الانفصال تراجعت "الأسس الخلاصية" وتعززت "الأسس الأمنية"، بان عززت خطة الانفصال "المخاوف الأمنية" لليمين المسياني، "وهكذا نشأت صيغة جديدة لليمين، لجل اهتمامه منصب على الأمن وليس الخلاص".

الديمغرافيا مقابل الأمن

يرى غودمان أن الصراع الدائر في إسرائيل الآن هو بين "اليسار" الذي يتخوف من التوازن الديمغرافي في حال عدم الانفصال عن الفلسطينيين، وبين اليمين الذي يعتبر أن "كارثة" أمنية ستحدث في حال الانسحاب من الضفة الغربية أو مناطق منها.

ويشير إلى أنه في نهاية الثمانينيات "تغلغلت المشكله الديمغرافية إلى الوعي الإسرائيلي، والانتفاضة (الأولى) زادت الوعي بوجود السكان الفلسطينيين، وبالخطر الكامن جراء ذلك على وجود أغلبية يهودية في أرض إسرائيل... ومع مرور الزمن، يقترب اليوم الذي ستكون فيه أغلبية السكان في أرض إسرائيل غير يهودية. هل ستبقى هذه بلادهم عندما يصبح اليهود أقلية فيها؟ لقد صغ الحاكوس الديمغرافي وعي الكثيرين وتسبب لليمين الليبرالي بجروح قاسية. وبحسب تصريحه، فإن الادعاء الديمغرافي هو الذي أضع أريئيل شارون بالانسحاب من قطاع غزة. وبحسب تصريحاتهم، فإن الخوف من فقدان الأغلبية اليهودية هو الذي دفع إيهود أولمرت وتسيبي ليثني إلى مفاوضات مكثفة وعديدة هدفها تقسيم البلاد، وبحسب أقواله الواضحة، كان التخوف الديمغرافي من تحول دولة إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، هو الذي دفع بنيامين نتنياهو إلى التحدث في خطاب بار إيلان عن الحاجة إلى إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب دولة إسرائيل".

ويرى غودمان أن المعضلة الأساسية في هذا السياق هي أن "تستمر الأقلية اليهودية في دولة إسرائيل في حكم الدولة بالقوة، رغم أنها لن تكون أغلبية فيها، وفي هذه الحالة ستستمر دولة إسرائيل في أن تكون دولة يهودية، لكنها لن تكون دولة ديمقراطية". و"أخذ يقترب اليوم الذي ستستقف فيه إسرائيل أمام معضلة مستحيلة: أن تحكمها الأغلبية غير اليهودية، أو أن تحكم أقلية أغلبية غير يهودية".

ولفت المؤلف إلى أن المجموعة الأبرز في صفوف اليمين الصهيوني، أي الحركة التنقيحية، في بداية طريقها، "وضعت حقوق الإنسان في المركز، بينما في نهاية القرن العشرين كانت المجموعة الأبرز فيه تلك التي وضعت الخلاص في المركز. وهذه التحويلات لم تغير اليمين وحسب، وإنما أيضا زادت قوته بشكل كبير، لأنه عندما يستوعب النضال من أجل الأرض الكاملة على أنه نضال من أجل الخلاص، يصحح من الصعب جدا إيقافه".

ويعتبر الحاخام كوك أنه يوجد لدى الصهيونية العلمانية "معنى ظاهر"، ولكن في عمقه يوجد سر. وهذا السر هو أن "الصهيونية العلمانية هي حركة مسيانية، والعلمانيون الذين يقودونها هم متدينون غير واعين لتدينتهم"، ويضيف نجله، تسفي يهودا، أن "فريضة" الاستيطان في البلاد تختلف عن باقي "الفرائض"، وتميزها ليس نابعا من الشريعة اليهودية، وإنما بسبب موقعها في "الدراما المسيانية، فالاستيطان ليس مؤشرا على الخلاص فقط، وإنما هو سبب الخلاص أيضا". واعتبر أن "الإسرائيليون العلمانيين الذين يقيمون مستوطنات ويخدمون في جيش يدافع عنها، يشاركون في تحقيق النبوءات القديمة وفي دفع التاريخ إلى أيام الخلاص الكامل".



موشيه دايان وإسحق رابين يبدلان إلى القدس بعد احتلالها من طريق باب الأسباط.

بحجم توراتي، ولأنها أعادت الأمة إلى الأرض التوراتية (الضفة الغربية والقدس)، وساهمت في ذلك أقوال الحاخام أبراهام إسحق هوهين كوك، ونجله الحاخام تسفي يهودا كوك. فقد اعتبر كوك الابن، وفقها لغودمان، أن احتلال الضفة والقدس "تحقيق لمراحل مختلفة في خطة الهية مسيانية، وانتشار السيادة اليهودية في الأرض التوراتية هو المؤشر الأقوى على أننا نحيا في مراحل متقدمة من الخلاص، ومن هنا ينبع الاستنتاج أن الانسحاب من مناطق أرض إسرائيل هو عمل يشوش التقدم نحو الخلاص، والنضال ضد الانسحاب هو ليس صراعا على عقارات، وإنما هو صراع من أجل استمرار حركة التاريخ باتجاه الخلاص".

وأضاف غودمان أن التحول المسياني للصهيونية الدينية جرى في موازاة أزمة اليمين العلماني الأيديولوجية، ولهذا السبب أصبحت الصهيونية الدينية مجموعة بارزة في الحيز اليميني، كما أن الرواية المسيانية باتت الرواية الأبرز في صفوف اليمين.

ولفت المؤلف إلى أن المجموعة الأبرز في صفوف اليمين الصهيوني، أي الحركة التنقيحية، في بداية طريقها، "وضعت حقوق الإنسان في المركز، بينما في نهاية القرن العشرين كانت المجموعة الأبرز فيه تلك التي وضعت الخلاص في المركز. وهذه التحويلات لم تغير اليمين وحسب، وإنما أيضا زادت قوته بشكل كبير، لأنه عندما يستوعب النضال من أجل الأرض الكاملة على أنه نضال من أجل الخلاص، يصحح من الصعب جدا إيقافه".

ويعتبر الحاخام كوك أنه يوجد لدى الصهيونية العلمانية "معنى ظاهر"، ولكن في عمقه يوجد سر. وهذا السر هو أن "الصهيونية العلمانية هي حركة مسيانية، والعلمانيون الذين يقودونها هم متدينون غير واعين لتدينتهم"، ويضيف نجله، تسفي يهودا، أن "فريضة" الاستيطان في البلاد تختلف عن باقي "الفرائض"، وتميزها ليس نابعا من الشريعة اليهودية، وإنما بسبب موقعها في "الدراما المسيانية، فالاستيطان ليس مؤشرا على الخلاص فقط، وإنما هو سبب الخلاص أيضا". واعتبر أن "الإسرائيليون العلمانيين الذين يقيمون مستوطنات ويخدمون في جيش يدافع عنها، يشاركون في تحقيق النبوءات القديمة وفي دفع التاريخ إلى أيام الخلاص الكامل".

وبحسب تفسير كوك الابن، فإن العملية المسيانية

كان شعار هذه الحركة أنه "توجد ضفتان لنهر الأردن، هذه لنا، وتلك أيضا".

وأضاف غودمان أن جابوتينسكي اعتبر أن "حدود البلاد التي ينبغي الإصرار عليها لم تحددها تورا موسى، وإنما من خلال اتفاقيات دولية، وقد حصلنا على البلاد في تجميل صورته، والقول إنه "كان يمينيا ليبراليا" وأنه الكاملة لم تكن الوحي الإلهي وإنما المجتمع الدولي".

ولم يتطرق غودمان إلى العناصر القمعية في فكر جابوتينسكي، مثل "الجدار الحديدي"، الذي يعني قمع الفلسطينيين بالحديد والنار، وإنما سعى إلى تجميل صورته، والقول إنه "كان يمينيا ليبراليا" وأنه الكاملة لم تكن الوحي الإلهي وإنما المجتمع الدولي". ولم يتطرق غودمان إلى العناصر القمعية في فكر جابوتينسكي، مثل "الجدار الحديدي"، الذي يعني قمع الفلسطينيين بالحديد والنار، وإنما سعى إلى تجميل صورته، والقول إنه "كان يمينيا ليبراليا" وأنه الكاملة لم تكن الوحي الإلهي وإنما المجتمع الدولي".

ولفت غودمان إلى أن "اليمين نفسه الذي طالب بأرض إسرائيل الكاملة، طالب أيضا بحقوق مواطني البلاد، وهذا الربط الناعم بين الأرض الكاملة والليبرالية انتقل من جابوتينسكي إلى بيغن، لكنه لم يبق في إثر انتقال الزعامة من بيغن إلى خلفائه، وتفكك هذا الربط في الجيل الثالث من التنقيحيين" وبينهم بنيامين نتنياهو، وبحسب غودمان، فإن أبناء الجيل المؤسس للحركة التنقيحية وحركة حيروت، الذين أصبحوا قيادات في حزب الليكود، مثل إيهود أولمرت وتسيبي ليثني ودان مردور، وحتى نتنياهو بحسب تصريحه في خطاب بار إيلان، لم يسيروا على خطى أبائهم من الناحية السياسية، واعتبر أن "حلم الأرض الكاملة تلقى ضربة شديدة في أعقاب الانتفاضة الأولى... وكلما مزر الزمن تعزز الوعي تجاه إشكالية السيطرة العسكرية على مجموعة سكانية مدنية، وانتشر هذا الإدراك في المجتمع الإسرائيلي، وتم امتصاصه في اليمين العلماني، وبدا الربط بين الليبرالية والأرض الكاملة مستحيلا".

ويشير غودمان في الفصل حول الصهيونية الدينية إلى أن هذا التيار لم يكن يعنينا في بدايته، وقد حدث تحول هذا التيار إلى اليمين، المسياني، في السبعينيات، رغم أن جذوره في حرب العام ١٩٦٧، في ستة أيام الحرب خلق عالم الصهاينة المتدينين من جديد، واعتبرت الحرب دراما توراتية، لأن الإدراك تم على شكل معجزة

«هجرة العقول» الإسرائيلية في تزايد مستمر مع فشل كل المخططات الحكومية!

أكثر من ١١٪ من حملة اللقب الثالث و ٩٣٪ من حملة اللقب الثاني وفي المجمل ٥٦٪ من حملة الألقاب الجامعية في عداد المهاجرين «الحكومات الإسرائيلية الأخيرة وضعت سلسلة برامج فشلت في تحقيق أهدافها «الخبراء يرون أن حملة الألقاب يفصلون شروط عملهم وظروف حياتهم في الخارج على «العودة» * ٦٠٪ هاجروا وغالبا عادوا إلى أوطانهم في دول الاتحاد السوفييتي السابق *

يستدل من التقرير السنوي لمكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي الصادر في الأيام الأخيرة، أن نسبة «هجرة العقول من إسرائيل» في تزايد مستمر، وأن السنوات الثلاث الماضية شهدت تراجعاً بنسبة ٢٣٪ في عدد الأكاديميين الذين عادوا بعد أن أمضوا سنوات عديدة في الخارج. ويصدر مكتب الاحصاء المركزي الرسمي منذ سنوات، تقريراً سنوياً حول أعداد حملة الجنسية الإسرائيلية، ذوي الألقاب الجامعية، الذين هم في عداد المهاجرين الدائمين، ويتضح من التقرير الأخير أن نسبة أصحاب اللقب الثالث (الدكتوراة)، الذين هم في عداد المهاجرين، بلغت في العام الماضي أكثر بقليل من ١١٪، بعد أن كانت النسبة ١٠٣٪، قبل خمس سنوات. وفي المجمل فإن ٥٦٪ من أصحاب الألقاب الجامعية هم في عداد المهاجرين، بينما هذه النسبة كانت تقل عن ٥٪ حتى قبل ثلاث سنوات، وفي حينه اعتبرت الحكومات الإسرائيلية أنها أمام ورطة.

وقد بدأ مكتب الاحصاء قبل سنوات في إصدار هذا التقرير السنوي، بطلب من وزارة العلوم، في واحدة من الحكومات الأخيرة، بعد أن تزايدت أعداد المهاجرين إلى الخارج، وبشكل خاص من ذوي القدرات العلمية والمهنية، وحسب التقديرات، فإن حوالي ٨٥٠ ألفاً من أصحاب الجنسية الإسرائيلية، وبغالبيتهم الساحقة جدا من اليهود، هم في عداد المهاجرين، وهم يشكلون قرابة ١٠٪ من إجمالي السكان. ولكن القانون الإسرائيلي لا يلزم هؤلاء بالتخلي عن الجنسية الإسرائيلية، خوفاً من اختلال الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب في إسرائيل، إذ حسب التقديرات فإن أكثر من ١٢٪ من اليهود الإسرائيليين يتوافقون في عداد المهاجرين، مقابل أقل من ٤ بالمائة من بين الفلسطينيين في الداخل.

ويتعامل تقرير مكتب الاحصاء فقط مع من هم حاصلون على لقب جامعي منذ العام ١٩٨٠ ولاحقاً. وتبين من التقرير أن نسبة حملة اللقب الثالث الذين كانوا في عداد المهاجرين في العام ٢٠١٢ كانت ١٠٣٪، وارتفعت النسبة في العام ٢٠١٥ إلى ١٠٩٪، وفي العام الماضي تجاوزت بقليل ١١٪، كما ذكر، كما تبين أن ٢٤٪ من حملة اللقب الثالث في الرياضيات هم في عداد المهاجرين.

ويقول التقرير إن نسبة أصحاب اللقب الثاني الذين هم في عداد المهاجرين ارتفعت من ٣٨٪ في العام ٢٠١٢ إلى ٤٦٪ في العام الماضي، أما أصحاب اللقب الأول فقد ارتفعت النسبة بينهم من ٤٪ في العام ٢٠١٢ إلى ٧٪ في العام الماضي، وكل المؤشرات تدل على أن هذه النسب ترتفع باستمرار.

ويستدل أيضاً أن نسبة الهجرة ترتفع لدى المتخصصين في مواضيع مثل الهندسة والعلوم العصرية، وبشكل خاص علم الحاسوب والتقنية العالية، على الرغم من ازدهار هذا القطاع بشكل خاص في الاقتصاد الإسرائيلي، وكما ذكر فإنه في عداد المهاجرين ٤٩٪ من حملة لقب الدكتوراة في الرياضيات، و ١٩٪ من حملة شهادة الدكتوراة في علم الحاسوب، و ١٨٪ من حملة الدكتوراة في هندسة المواد، و ١٧٪ في هندسة الفضاء، كما تبين أن ٣٦٪ من حملة شهادة الدكتوراة في الطب، هم في عداد المهاجرين، في حين أن جهاز الطب الإسرائيلي، وعلى الرغم من أنه يعد من الأجهزة المتطورة في العالم، يواجه نقصاً في الأطباء، خاصة في المناطق البعيدة عن مركز البلاد.

كذلك فإن ١٥٪ من حملة اللقب الثاني في الرياضيات هم أيضاً في عداد المهاجرين، وهذا أكثر بثلاثة أضعاف من نسبة إجمالي حملة اللقب الثاني المهاجرين، ويليهم ١٥٪ من أصحاب اللقب الثاني في هندسة الفضاء.

أما بين الحاصلين على اللقب الأول، فتبين أن قرابة ٢١٪ من الحاصلين على اللقب الأول في الموسيقى هم في عداد المهاجرين، يليهم ١٥٪ من حملة اللقب الأول في موضوع اللغة الإنجليزية وأدبها، و ٥٩٪ من الذين أنعموا باللقب الأول في العلاقات الدولية.

خطط التحفيز والاستقدام

وكان موضوع «هجرة العقول» قد طرح على جدول أعمال الحكومات الأخيرة في السنوات الأخيرة مراراً، وأكثر من ذي قبل، وهذا كما يبدو على ضوء انحسار الهجرة إلى إسرائيل، التي كانت تحمل معها أعداداً كبيرة من الخبراء المهاجرين، خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق. وأمام التراجع الحاد في الهجرة، فقد بدأ الحديث في إسرائيل عما يسمى بـ «الهجرة



(أ.ب.ا)

مليشيا شيعية في العراق خلال التدريب.

مقال في موقع يميني إسرائيلي

إسرائيل ترتكب خطأ في التركيز على «الخطر الشيعي» وتجاهل «الخطر السني»!

«الشيعية يشكلون عدواً واضحاً، محددًا ومنظماً»، يتركزون في تجمعين مركزيين أساسيين هما إيران ولبنان بإمكانيات إسرائيل "توجيه ضربة قاصمة لهم، سواء بالوسائل التقليدية أو غير التقليدية". بينما السنة هم "عدو بلا عنوان". عدد كبير من التنظيمات "التي لا يمكن ضربها والقضاء عليها بصورة ناجحة»!

ولا كدولة قومية بالتاكيد» ويسوق، مثلاً، ما حصل ضد المسيحيين في العراق «حيث هرب أكثر من مليون ونصف المليون مسيحي منذ بداية الربيع العربي»!

يشكل الشيعة في نظره «عدواً واضحاً محددًا ومنظماً»، يتركزون في تجمعين مركزيين أساسيين هما إيران ولبنان، وإذا ما نشأت الحاجة، بإمكان إسرائيل «توجيه ضربة قاصمة للشيعة، سواء بالوسائل التقليدية أو غير التقليدية»!

أما السنة، في المقابل، «فهم عدو بلا عنوان»، إذ يدور الحديث عن عدد كبير من التنظيمات التي لا يمكن ضربها والقضاء عليها بصورة ناجحة، خاصة وأنها «تتحارب بعضها البعض في كثير من الأحيان والمواقع»!

«في تفهم حجم هذا الخطر»، يقول الكاتب، «لنتخيل أن حزب الله ينهزم ويختفي أمام التنظيمات السنية، لتستيقظ إسرائيل على واقع سيطرة التنظيمات الإرهابية السنية على جنوب لبنان»؛ ثم يتساءل: «في مثل هذا الوضع، من هي الجهة التي سيفصفها طيارونا الأثاوس في حال اختراق خلية إرهابية الحدود الشمالية لإسرائيل؟ ماذا سيحدث على الحدود مع سورية في حال سيطرة التنظيمات السنية عليها؟ ماذا سيكون مصير السلام مع مصر إذا لم يتم القضاء على «الجهاد»؟

«ولاية سيناء» (أنصار بيت المقدس» سابقاً، ذراع «داعش» في سيناء)؟ كيف ستتصرف إسرائيل حيال عمليات إرهابية كبيرة تنطلق من سيناء؟ وكيف ستتصرف إسرائيل إذا ما أقدم تنظيم إرهابي سني على استخدام أحد أسلحة الدمار الشامل؟!

ويخلص الكاتب في نهاية مقالته إلى القول إن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وخاصة «الموساد» وشعبة الاستخبارات العسكرية» (أمان)، «تحتب الشيعة لأنهم يشكلون هدفاً سهلاً ومرحياً للمراقبة والرصد، نظراً لتواجدهم في مناطق جغرافية محددة، لكون قادتهم شخصيات معروفة وبالإمكان معالجتها عند الحاجة (نظروا مثال عماد مغنية) ونظراً لإمكانية رصد ومراقبة وسائلهم القتالية وترسانة أسلحتهم... إيران، كجزء على الحدود مع سورية، ليست مشهداً مرحباً ومفرحاً، لكن ضرب إيران وإبادة أسهل بكثير جداً مما يمكن أن يعترف به، أو أن يتخيله، «الموساد» وأمان... ذلك أن الحقيقة الاستخباراتية، كما كان في العام ١٩٨٩، موجودة في الميدان، لدى المؤذن في المسجد ولدى الكهربائي في مصنع بناء السفن في غدانسك (في إشارة إلى نقابة العمال هناك، التي قادت تغيير الحكم في بولندا) وليس لدى صناع السياسات المختلفة في المكاتب المكيفة»!

الكاتب، إلا أنه يشير إلى عملية اغتيال الرئيس المصري الأسبق، أنور السادات، باعتبارها «النقطة الأولى التي شعرنا فيها، عن كُتب، بالإرهاب السني» الذي أنتجته حركة «الإخوان المسلمون»، وهو ما تنامي واتسع منذ ذلك اليوم «حتى أصبح عقيدة سنية متشددة»، ويشير، في هذا السياق، إلى عمليات حركة «طالبان» في أفغانستان (بدعم أميركي كبير آنذاك) والتي «شكلت محفزاً لتكريس وتعزيز قوى دينية عسكرية»، ثم إلى عملية ١١ سبتمبر في أميركا «والتي شكلت مرحلة مؤسسية في هذه السيرة»، مما فتح «صندوقاً باندورا سنياً، قاد العالم الغربي إلى حقيقة أن ثمة دولا سنية «معتدلة» تمول تنظيمات سنية متطرفة وتمنحها دعماً كبيراً، مادياً وإيديولوجياً.

«الربيع العربي» - فشل استخباري آخر

يصف الكاتب أحداث «الربيع العربي»، التي انطلقت في العام ٢٠١١، بأنها كانت «دلو المياه الباردة الثاني الذي سكب على رأس أجهزة الاستخبارات المختلفة، إذ شكلت مفاجأة مدوية لجميع هذه الأجهزة التي «لم تصخ من صدمتها تلك إلا بنتائج الانتخابات التي جرت في مصر وأسفرت عن صعود «الإخوان المسلمين» إلى السلطة، لتوقن (هذه الأجهزة) بأن توقعاتها لم تكن صائبة في اعتبار هذه الانتفاضات الشعبية فجر عصر جديد من الديمقراطية في الشرق الأوسط».

خلفاً للشيعة «المتركزين في دول محددة ودون لاعبين آخرين على الخارطة»، كما يقول الكاتب، «ينتشر فكر الإخوان المسلمين ويتسع باستمرار، فمن أصل ١٨ مليار مسلم في العالم، يشكل الشيعة ١٥٪ فقط، بينما يشكل السنة ٨٥٪، وعليه، فنحن نتحدث إذن عن أكثر من مليار إنسان يمررون في مرحلة من التغيير الفكري الحاد، والفتي من الناحية التاريخية».

ثمة في أنحاء العالم المختلفة اليوم - يسجل الكاتب - عشرات المنظمات السنية ومئات التنظيمات الصغيرة التي «تتسعى إلى تحقيق الرؤية الإسلامية بشأن أجتاث الأديان الأخرى بوسائل العنف المختلفة، نشر «الدعوة الإسلامية»، الهجرة والتعدد، وتجتمع هذه المنظمات والتنظيمات على هدف تأسيس «الخلافة الإسلامية العالمية» كنموذج للدولة غير القومية، من خلال الاستعداد الكامل لقتل مجموعات سكانية أخرى، بما يفوق كثيراً ما يفعله الشيعة».

«عدو بلا عنوان»!

يقول الكاتب إن «التنظيمات السنية، كلها، لا ترى أي احتمال لبقاء الأقليات المسيحية واليهودية في الحيز العام، لا كمجموعات دينية

مؤسسات يهودية في الأرجنتين في العام ١٩٩٤، ثم اختطاف الجنود الإسرائيليين الثلاثة في جنوب لبنان في العام ٢٠٠٦»، وعلى هذا، رأت الاستخبارات الإسرائيلية، على اختلاف أجهزتها وتنظيماتها، أن «الشيعة هم الخطر المركزي المحدد بنا، وفرصت الجزء الأكبر من إمكانياتها وقدرتها، المادية والبشرية، سواء في مجال جمع المعلومات، الأبحاث أو الإحباط، «للمحور الشيعي - إيران، سوريا وحزب الله»، لكن النماذج الاستخباراتية «قد تنهار بصورة فجائية وصادمة»، كما حصل في إسرائيل في حرب «يوم الغفران» (تشرين ١٩٧٣) وفي الغرب مع انهيار جدار برلين والكتلة الشرقية. وذلك «لأن الاستخبارات تميل إلى النظر إلى الجهة معطيات مناقضة لرؤيتها، فرجال الاستخبارات قد يحصلون على معلومات كثيرة وهامة، لكن مخطئة، تماماً ودون أدنى شك، كل ما يقولون ويعملون بإصرار لتحقيق أهدافهم، ولكن، مع ذلك، يبقى الحديث هنا عن فهم خاطئ لأنه يتجاهل تهديداً آخر، لا يقل خطورة»!

«التحول السني»!

يرى الكاتب أن «القوة المحركة في العالم السني اليوم» تتمثل في فكر حركة «الإخوان المسلمين» التي أسسها حسن البنا في مصر في العام ١٩٢٨، والتي تولدت منها لاحقاً حركات وتنظيمات إسلامية عديدة، مثل «حماس» في قطاع غزة والحركة الإسلامية - الجناح الشمالي» في داخل إسرائيل، «جبهة النصرة»، «القاعدة» «الدولة الإسلامية» (داعش) وآفي تنظيم إرهابي آخر، لا يقل خطورة»!

ويقول إن «فكر الإخوان المسلمين يجرف العالم السني بأكمله، وليس الدول العربية فقط، وهو فكر يقوم على كراهية عميقة وحقد شديد ضد الغرب، لكن نقده الأساس موجه ضد الأنظمة العربية التي تتعاونت مع التوجهات والسياسات الغربية، وفي مقدمتها نموذج الدولة القومية»، ويدلل على هذا بقوله إن مؤسس «الإخوان المسلمين» حسن البنا، لم يوجه نقده للتأثيرات الغربية على الشرق الأوسط فقط، وإنما - وبصورة أساسية - لحقيقة تبني المسلمين أفكاراً وقيماً غربية تقوم على الكفر وتشدد بهم إلى نمط حياتي مختلف».

حيال هذا ويتأثر منه، «مز العالم السني بعملية تحول بعيدة الأثر»، من تيار مركزي، وسطي ومعتدل، تحول إلى تيار عنيف ورجعي، ورغم «صعوبة تحديد نقطة البداية لسلسلة التطورات التي أدت إلى الوضع الراهن»، كما يقول

ترتكب القادات الإسرائيلية الرسمية، السياسية والأمنية، خطأ استراتيجياً فادحاً في تركيز معركتها وجهودها، خلال العقود الأخيرة وعلى مدار السنوات المقبلة كما يبدو، ضد «العدو الشيعي، الواضح، المحدد والمنظم». عوضاً عن «العدو السني، غير الواضح، غير المحدد وعدم العنوان» - هذه هي الفكرة المركزية التي تطرحها مقالة نشرها موقع «ميداد» اليميني الإسرائيلي (يومي ١٧ تموز الجاري)، تحت عنوان: «الفهم الإسرائيلي الخطير: استخفاف بالخطر السني»!

يدعى كاتب هذه المقالة ألون ليفي - ناحوم، لم نعثر له على أية مقالة أخرى كتبها أو نشرها في الموقع المذكور أو سواء على الشبكة، كما لم نعثر على أي تعريف له في الموقع نفسه، بل في مواقع أخرى كثيرة تقول إنه «جندي سابق في كتيبة رقم ٥١ من لواء غولاني، متطوع حالياً (في الاحتياط) في لواء حرمون، يشغل حالياً منصب نائب مدير التسويق في شركة «مونداي» للمواد الغذائية وكان أشغل في السابق منصب مدير التسويق في شركة «تنوفا» الإسرائيلية لمنتجات الحليب».

«حساب دموي مع الشيعة»!

يبدأ الكاتب مقالته بالتذكير بما يعتبره درساً كان ينبغي أن يستفاد مما حصل في ثمانينات القرن الماضي حين وضعت أجهزة المخابرات الأميركية والبريطانية تقارير استخباراتية كثيرة جداً عن الاتساد السوفييتي السابق ودول «المنظومة الاشتراكية» في أوروبا الشرقية، فيما زادت ميزانيات ومنح بمبالغ لأبحاث ودراسات أعدها «خبراء الشؤون السوفييتية»، ولكن، «في العام ١٩٨٩ تبين أن هذا المجهود الإنساني الهائل كان عديم القيمة والجدوى، إذ سقط جدار برلين تحت أنوف عملاء وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي. آي. إي) وأساتذة العلوم السياسية المصومين... مرة أخرى، كانت أجهزة الاستخبارات آخر من يعلم»!

ويتنقل، بعد هذا التذكير مباشرة، إلى تذكير آخر بخلفية «الحساب الديموي التاريخي بيننا وبين المحور الشيعي»، فيقول إن بداية هذا الحساب كانت، بالأساس، قبل ٣٨ عاماً، مع صعود أية الله الخميني إلى رأس السلطة على إيران، فمنذ ذلك العام، أصبح «الشيعة على اختلافهم»، «العدو الرئيسي» - من الطموح الإيراني المعلن للقضاء على دولة إسرائيل وحتى صعود حزب الله في لبنان وتحوله إلى «تنظيم إرهابي مركزي» يعزز ترسانة أسلحته باستمرار وينفذ عمليات جديدة ضد إسرائيل، ويضيف: «صحيح أن أيدي شيعية تلطخت بدماء يهود وإسرائيليين كثيرين، بما في ذلك في العملية الديموية التي طالت

وفقاً لبحث رسمي اعتمد معطيات رسمية متونّة:

السلطات الإسرائيلية لا تخصص برامج علاجية مباشرة للمدمنين الفقراء على المخدرات والكحول!



المسجلين حاليا في أقسام الخدمات الاجتماعية في عام ٢٠١٦ كان عدد المسجلين ٢٠١٦. يتضح أن عدد المسجلين اليهود والأخرين بلغ ١٠١٦ مواطنين وهو أكبر بثلاث مرات من عدد المسجلين العرب وهو ٣٠١٩ مواطنًا. مع ذلك، فنسبة المسجلين من العرب (٢١) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان العرب) أعلى من النسبة في الوسط اليهودي (١٦) لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان اليهود). وبالنسبة للمتضررين من الإدمان على الكحول كان عدد المسجلين اليهود والأخرين (٥٠٦٦) أكبر بنحو مرتين من عدد المسجلين العرب (٢٣٠٥). ومع ذلك فإن نسبة المسجلين من العرب أعلى بمرتين من نسبة المسجلين من اليهود - ١٦ لكل ١٠٠٠ عربي مقابل ٨-١ لكل ١٠٠٠ يهودي. بخصوص المهاجرين الجدد كانت النسب الأعلى بين الأثيوبيين وتصل إلى ٢١ لكل ١٠٠٠ نسمة، والروس - ٢٢ لكل ١٠٠٠ نسمة. أما بخصوص المهاجرين القدامى فإن أعلى النسب وجدت لدى من هاجر أهلهم من أفريقيا (٢٧) لكل ١٠٠٠ نسمة). وهذا يشمل بالطبع كل الدول العربية في شمال أفريقيا، أي نحن نتحدث عن اليهود العرب! مناطق السكن- تبين من استعراض المعطيات لعام ٢٠١٥ أن النسبة الأعلى للمدمنين على المخدرات موجودة في مركز البلاد ويبلغ عددهم ٤١٨٨ وبعده الشمال ويبلغ عددهم ٤٣٥٩ ثم منطقة القدس - ١٩١٩ والجنوب - ١٥٩٢. وبالنسبة للكحول كانت النسبة الأكبر في الشمال ثم تل أبيب ثم القدس وبعدها الجنوب.

لقد تناول البحث بناء على مصادر المعلومات التي توجه إليها عدداً من المقياس لفحص مجموعة المدمنين ضحايا المخدرات والكحول، وهي كالتالي:

الجنود: يتضح من استعراض الخدمات الاجتماعية عام ٢٠١٥، أن الغالبية الساحقة من المسجلين لتلقي خدمات اجتماعية على جميع أنواع الإدمان كانوا من الرجال. ٨٢٪ من المدمنين على المخدرات من الرجال (١٤٣٦) (رجل مقابل ١٣٢٢ امرأة) والنسبة مشابهة في حالة الإدمان على الكحول.

الجيل: النسبة الأعلى للمدمنين المسجلين كما ذكرنا هي بين جيل ٤٦-٥٥ عاماً لكنها عالية أيضاً بدرجة أقل بقليل في المجموعتين العرقيتين التي تدعمها الجهات الرسمية وتلك الشعبية.

القومية: لقد جمعت المعطيات الأكثر تحديثاً بخصوص قومية المدمنين من خلال استعراض معطيات الخدمات الاجتماعية للعام ٢٠١٣. في تلك السنة كان ٩٣٨٩٠ (أي نحو ٧١٪) من مجمل المسجلين في أقسام الخدمات الاجتماعية هم «من اليهود وأخرين»، بينما ٣٨٠٥٠ (نحو ٢٩٪) هم من العرب. أي أن نسبة المسجلين اليهود في هذه الأقسام كانت أكبر بـ ٢٥ من عدد المدمنين العرب. مع ذلك فهي أقسام الخدمات ربع السكان العرب مسجلون في أقسام الخدمات الاجتماعية لتلقي الدعم بسبب سوء أحوال اقتصادية المنخفضة. وهي تشمل نساء بعضهن أحياديات الأسرة أو نساء سبق أن تم تشفيرهن في الدعارة، مهاجرين جدد، وهناك قسم من المدمنين لديه ماض جنائي وتحصيل علمي منخفض.

استخدام المخدرات والكحول إلى درجة الإدمان، ويقال عادة إن تعدد أسباب المشكلة تصعب على الإشارة إلى علاقة سببية محددة بين كل واحد من تلك العوامل وبين الإدمان. وهناك أيضاً الطرح المعاكس المتجسد بالسؤال ما الذي أدى إلى ماذا؟ هل أدت الظروف الاجتماعية الاقتصادية إلى الإدمان أم أن الإدمان هو ما أدى إلى تلك الظروف؟ لكن وجد في أبحاث واستطلاعات أنه لدى المجموعات السكانية المستضعفة يكون استخدام المخدرات أعلى من غيرها وبالتالي احتمالات الإدمان أيضاً.

المقصود بالمستضعفين الفئات التالية: الفقراء، المحرومون من العمل (الذين تسميهم السلطات «عاطلين عن العمل» لتتهمهم بتقصيرهم وفشلها)، من لا يملكون سكناً ملكية أو إيجار منظم، المهاجرون، والسجناء وغيرهم. بالطبع ليس كل مهاجر مهدد بالإدمان، ولكن اجتماع الظروف مثل وضعه ومكانة المهاجر والمكانة الاجتماعية الاقتصادية المتدنية قد يدفع إلى ذلك. يقول البحث إنه من خلال مجمل اللقاءات التي أجراها مع شخصيات رسمية ومع مختصين اجتماعية المنخفضة، وهي تشمل نساء بعضهن أن مجموعة المدمنين في إسرائيل هي مجموعة مستضعفة تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة. وهي تشمل نساء بعضهن أحياديات الأسرة أو نساء سبق أن تم تشفيرهن في الدعارة، مهاجرين جدد، وهناك قسم من المدمنين لديه ماض جنائي وتحصيل علمي منخفض.

وعدد المعالجين فعلياً، وفقاً لأقسام الخدمات الاجتماعية، في عام ٢٠١٥ كان عدد المسجلين من المدمنين على المخدرات أو الكحول أو القمار ٢٠٤٧٦ مواطناً بينهم ٦١٪ من المدمنين على المخدرات و٣٥٪ على الكحول: ٨٠٪ من المسجلين كمدمنين هم رجال وعدد المسجلين الأكبر هم من فئة العمر ٤٦-٥٥ عاماً وتقدر نسبتهم بـ ٢٦٪ من مدمني المخدرات والكحول. واتضح من تحليل معطيات مكتب الإحصاء المركزي (الرسمي) أن الغالبية الكبيرة من المدمنين على المخدرات يسكنون في سلطات محلية جرى تدرجها ضمن مجموعات اقتصادية مختلفة، ولكن النسبة هي الأدنى، بينما كانت النسبة في المجموعات الأضعف اقتصادياً هي الأعلى.

تفيد معطيات خدمة معالجة الإدمان أن ٤٠٪ من المعالجين وطالبي المساعدة من بين المدمنين، هم ذوو تحصيل علمي تحت ثانوي حتى ١٠ سنوات تعليمية، و ٣٧٪ منهم ذوو تحصيل حتى ١٢ سنة تعليمية.

وعدد المعالجين فعلياً، وفقاً لأقسام الخدمات الاجتماعية، في عام ٢٠١٥ كان عدد المسجلين من المدمنين على المخدرات أو الكحول أو القمار ٢٠٤٧٦ مواطناً بينهم ٦١٪ من المدمنين على المخدرات و٣٥٪ على الكحول: ٨٠٪ من المسجلين كمدمنين هم رجال وعدد المسجلين الأكبر هم من فئة العمر ٤٦-٥٥ عاماً وتقدر نسبتهم بـ ٢٦٪ من مدمني المخدرات والكحول. واتضح من تحليل معطيات مكتب الإحصاء المركزي (الرسمي) أن الغالبية الكبيرة من المدمنين على المخدرات يسكنون في سلطات محلية جرى تدرجها ضمن مجموعات اقتصادية مختلفة، ولكن النسبة هي الأدنى، بينما كانت النسبة في المجموعات الأضعف اقتصادياً هي الأعلى.

تفيد معطيات خدمة معالجة الإدمان أن ٤٠٪ من المعالجين وطالبي المساعدة من بين المدمنين، هم ذوو تحصيل علمي تحت ثانوي حتى ١٠ سنوات تعليمية، و ٣٧٪ منهم ذوو تحصيل حتى ١٢ سنة تعليمية.

ليس هناك أي برنامج علاج خاص لمن يتنمون للطبقة الأفقر

في إطار محاولة قياس حجم مجموعة المدمنين الطبقة الأضعف اقتصادياً فحص البحث أيضاً معطيات مؤسسة التأمين الوطني، وطالب الحصول على معلومات حول عدد المدمنين الذين يتلقون مخصصات وذلك افتراضاً بأن هذه المخصصات تدفع لهم بسبب وضعهم الاقتصادي. وقد أكدت وزارة العمل أيضاً أن هذا النوع من المعلومات يمكنه أن يساعد في إعادة تأهيل المدمنين ووعدت بأنها ستبدأ بجمعها خلال هذا العام.

المعلومات التي طُلبت من التأمين الوطني كانت مخصصات ضمان الدخل ومخصصات الإعاقة. تبين أنه ابتداء من العام ٢٠٠٧ لا يتم دفع مخصصات الإعاقة على الإدمان بل على عواقب الإدمان، وبالتالي لا يمكن معرفة عدد المدمنين الذين يتلقون مخصصات. أما بالنسبة لضمان الدخل فهو يدفع لمن تم تشخيصه كمدمن وفقاً لمعاييرين: الأول هو الإدمان، والثاني إعادة التأهيل. وعلى الرغم من أن المعطيات الرسمية تحدثت عن انخفاض في عدد حالات الإدمان بين العام ٢٠١٣ وحتى مطلع العام ٢٠١٦ فإن عدد متلقي مخصصات الدخل بسبب الإدمان على المخدرات والكحول ارتفع وكانت نسبة هؤلاء من بين متلقي المخصصات بين الأعمار ٢٠١٣-٢٠١٥ هي ٢٪. ثم ارتفعت عن انخفاض في الخمسة الأولى عام ٢٠١٥ إلى ٢٪. وبالإرقام: عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل بسبب الإدمان عام ٢٠١٥ وصل إلى ٣١٢٣ شخصاً بينهم ٩١٪ مدمنون على المخدرات والباقيون مدمنون على الكحول. وعدد

في إطار محاولة قياس حجم مجموعة المدمنين الطبقة الأضعف اقتصادياً فحص البحث أيضاً معطيات مؤسسة التأمين الوطني، وطالب الحصول على معلومات حول عدد المدمنين الذين يتلقون مخصصات وذلك افتراضاً بأن هذه المخصصات تدفع لهم بسبب وضعهم الاقتصادي. وقد أكدت وزارة العمل أيضاً أن هذا النوع من المعلومات يمكنه أن يساعد في إعادة تأهيل المدمنين ووعدت بأنها ستبدأ بجمعها خلال هذا العام.

المعلومات التي طُلبت من التأمين الوطني كانت مخصصات ضمان الدخل ومخصصات الإعاقة. تبين أنه ابتداء من العام ٢٠٠٧ لا يتم دفع مخصصات الإعاقة على الإدمان بل على عواقب الإدمان، وبالتالي لا يمكن معرفة عدد المدمنين الذين يتلقون مخصصات. أما بالنسبة لضمان الدخل فهو يدفع لمن تم تشخيصه كمدمن وفقاً لمعاييرين: الأول هو الإدمان، والثاني إعادة التأهيل. وعلى الرغم من أن المعطيات الرسمية تحدثت عن انخفاض في عدد حالات الإدمان بين العام ٢٠١٣ وحتى مطلع العام ٢٠١٦ فإن عدد متلقي مخصصات الدخل بسبب الإدمان على المخدرات والكحول ارتفع وكانت نسبة هؤلاء من بين متلقي المخصصات بين الأعمار ٢٠١٣-٢٠١٥ هي ٢٪. ثم ارتفعت عن انخفاض في الخمسة الأولى عام ٢٠١٥ إلى ٢٪. وبالإرقام: عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل بسبب الإدمان عام ٢٠١٥ وصل إلى ٣١٢٣ شخصاً بينهم ٩١٪ مدمنون على المخدرات والباقيون مدمنون على الكحول. وعدد

استخدام المخدرات لدى المجموعات المستضعفة أعلى من غيرها

يشار في العادة إلى وجود عوامل بيولوجية ونفسية وبيئية واجتماعية اقتصادية تؤدي إلى

كتب هشام نفاع:

عادة ما تميل أجهزة السلطة ونخبها الإسرائيلية إلى التقليل من أثر الفقر على ظواهر اجتماعية سلبية ومضرة وخطيرة، بنظرها هي أيضاً. فأخر ما تريد هو طرح مسائل تقود إلى شكل توزيع الخير العام، ومراكز السيطرة عليه، ولون المسيطرين وأصلهم وفصلهم. المركز الحاكم كأنه يقول: تعاطوا وتناولوا كل شيء ما عدا ما تفوح منه روائح الصدمات الطبقية. ليس صدفة بالتالي أن يكون التهويش والتحريض لهذه الفئة على تلك في المجتمع الإسرائيلي أبرز ملامح السياسة السلطوية. وليس هذا بعيداً عن النهج الكولونيالي: فُرق تشد.

قضية الإدمان على المخدرات والكحول تندرج في هذا الإطار. فعلى الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي تشير إلى العلاقة القوية بين الفقر والبطالة وبين الإدمان، لا تخصص السلطات الإسرائيلية سبل معالجة تضع في المركز المكانة الاقتصادية المنخفضة - نتيجة القمع الطبقي - للنسبة الكبرى من المدمنين.

في أواخر العام الماضي تم تسجيل خطوة نادرة على طريق كشف تكتيكات التملص الحكومي من الاعتراف بالجانب الطبقي لأزمة الإدمان. أهميتها تكمن في أنها خطوة جرت في أروقة السلطة نفسها. ربما لأن هناك أجلاً محدوداً لإمكانية مواصلة التنسّر والتشويه. وقد تم تقديم تقرير أعده مركز أبحاث الكنيست إلى اللجنة البرلمانية الخاصة لمكافحة أفة المخدرات والكحول، وموضوعه وضعية أطر وأدوات مساعدة المدمنين على المخدرات والكحول ممن ينتمون لطبقة اجتماعية اقتصادية منخفضة. حاول البحث قياس حجم مجموعة المدمنين على المخدرات والكحول من الفقراء، وتقييم الخطط والبرامج التي تضعها السلطات من أجلهم.

يتضح من مقابلات أجريت مع جهات في جمعيات مختلفة ترى وتعالج المدمنين، وكذلك من معلومات وزارة العمل والخدمات الاجتماعية، أن معظم المدمنين على المخدرات والكحول ينتمون للطبقة الفقيرة. مع ذلك فهذه التقديرات تستند أكثر إلى انطباعات الخبراء والمهنيين الذين يعالجون المدمنين، في حين تصفب المعطيات الرسمية القليلة المتوفرة من معرفة الوضع الاجتماعي الاقتصادي الدقيق لجميع المدمنين. المعلومات التي وفرتها وزارة العمل والرفاه مصدرها أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية وكذلك الخدمة المقدمة للإقلاع عن الإدمان في الوزارة نفسها. وهنا توجد شبه ازواجية في الحالات المسجلة في فروع السلطات المختلفة، وبالتالي يبقى غير واضح عدد المسجلين

النسبة الأكبر لضحايا الإدمان على المخدرات عرب ويهود عرب!

والهرب من الواقع. كما أن الجهل هو سبب آخر يدفع لذلك (مصيف ٢٢ - كانون الثاني ٢٠٠٦). ميفان ساندل ورينيه بوينتون، جارتها هما طبيبان للأطفال وأستاذان مساعدان في طب الأطفال في كلية الطب في جامعة بوسطن. ويردان مثلاً آخر على الإدمان وهو التدخين. ويقولان إن دراسة حديثة تتضمن البيانات الاتحادية للقياسات الصحية للسكان وجدت أن التدخين ينخفض بمعدل سريع في المجتمعات الأكثر ثراء. أما معدل التدخين فيبقى كما هو بين الفقراء والطبقة العاملة، ما يؤدي إلى زيادة إدمان الناس في المجتمعات الفقيرة (سي. إن. إن. آذار ٢٠١٤). وكتب موقع وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية: لقد أظهرت نتائج دراسة أجريت على عينة قوامها ٩٧ متعاطياً للمخدرات في الأردن، أن هناك علاقة طردية قوية بين البطالة وتعاطي المخدرات. وتتقاطع هذه النتيجة مع نتائج أخرى، ومفادها تصدّر فئة المدمنين عن العمل للمرتبة الثالثة من المدمنين إذ شكلت ما نسبته ١٥٦٪. بموجب هذه الدراسات، يتضح أن المخدرات ترتبط بالبطالة، ويمكن أن يفسر تأثير بطالة الأفراد في تعاطيهم للمخدرات في ضوء الاعتبارات البيديهية، ومنها الفراغ وما يرافقه من عبث واكتئاب وبأس أحياناً. ومحاولة المتعطلين عن العمل في ظل ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية القاهرة، الهروب من الواقع والانسحاب من المجتمع تجاه تجربة تعاطي المخدرات.

مشكلة الإدمان تقع بمعظمها في السياق الاجتماعي والاقتصادي

أخيراً لا يمكن حتى للسلطات الرسمية في إسرائيل إنكار الهوية الطبقيّة للمدمنين

سكانية خاصة تتلقى تلك المساعدات لكن لا يتم في أي منها، كما يستنتج، اعتماد المعيار الاقتصادي الواضح والطبقي الصرف، وإنما يتم تمويه ذلك بواسطة تعريف المجموعات على خلفيات الجيل والجنس والأصول بالنسبة للمهاجرين. وهذا على الرغم من أن المتابع المتوسط للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ومن دون تخصص وخبرة مهنيين، بإمكانه إجراء المعادلة البسيطة لمعرفة أن الفقراء عموماً ينتمون بأكثريةهم إلى قومية معينة وإلى خلفية اجتماعية محددة. ولكن في هذه الوزارة كما في سائر أذر الحكومة يتم الانخفاف على العنوان الطبقي الرئيسي والمباشر، المركزي، عبر علاج زوجي وأسري، والمساعدة في إعادة الدمج في المجتمع بواسطة مجموعات مساعدة ذاتية لمدمنين سابقين، وكذلك مواجهة مشاكل على المستوى النفسي والمساعدة في استنفاد تلقي الحقوق مقابل الجهات السلطوية المختلفة مثل صناديق المرضى ومؤسسة التأمين الوطني.

دراسات مختلفة: جذور الإدمان الاقتصادية متشعبة وعيقة

المقارنة تقول أستاذة علم الاجتماع في كلية الآداب في جامعة الزقازيق المصرية هدى زكريا إن جميع الدراسات تثبت أن الفقراء المصريين هم الأكثر تعاطياً للمخدرات، باستثناء فترة الثمانينيات من القرن الماضي حين انتشر الإدمان بين أبناء الطبقة الثرية، وذلك لانتشار نوع معين من المخدرات هو الهيرويين الذي كان غالي الثمن. وتتابع: الفقراء عادة هم أكثر الناس إقبالاً على تعاطي المخدرات في كل الدول لأسباب كثيرة منها أنهم يلجأون إليها لحل مشاكلهم

هذه المعطى من شأنه المساعدة في إعادة تأهيل المدمنين ودمجهم في قطاع العمل.

هناك احتياجات خاصة للمدمنين الفقراء وليست مادية فقط

يشير البحث في ختامه إلى أنه في اللقاءات التي أجراها معدوه أفاد المشاركون أن مجموعة المدمنين بغالبيتها هي من الطبقة الأضعف والأفقر. هذا ما تنقله جهات مختلفة في جمعيات علاجية واجتماعية مؤكدة أن هناك احتياجات خاصة لهذه المجموعة، ومنها الحاجة إلى وسائل جديدة للتعاطي اليومي مع حياة بدون مخدرات وكحول والدعم من قبل خبراء ومختصين وتقديم علاج زوجي وأسري، والمساعدة في إعادة الدمج في المجتمع بواسطة مجموعات مساعدة ذاتية لمدمنين سابقين، وكذلك مواجهة مشاكل على المستوى النفسي والمساعدة في استنفاد تلقي الحقوق مقابل الجهات السلطوية المختلفة مثل صناديق المرضى ومؤسسة التأمين الوطني.

وهناك طبعاً الحاجة إلى الدعم الاقتصادي المتمثل بإعطاء أدوات ووسائل وأطر وبرامج للتأهيل المهني والتشغيل ليلتصم المتعاطون من الإدمان بالاستقلال الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي والنسبي. ولكن لا يوجد اليوم ما يكفي من الدعم للمدمنين على المستوى التشغيلي. وتوصل البحث إلى استنتاج بأنه من خلال استعراض مختلف الأطر والبرامج التي فعلها المؤسسات الرسمية، فإنها غير كافية بالنسبة للمدمنين من الطبقة الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة تحديداً. بل لا توجد أطر محددة لهؤلاء الضحايا مثلما يتم لشرائح سكانية أخرى مثل نساء وشبيبة والخب. الوزارة تقول إن هناك شرائح

الكبرى في ممن لم يتلقوا أكثر من التحصيل العلمي الثانوي كالتالي: ٤٠٪ ذوو تحصيل علمي حتى سنوات، ٣٧٪ حتى ١٢ سنة تعليمية، ٢١٪ يحملون شهادة بجرور، ٦٪ يحملون شهادة أكاديمية و٥٪ يحملون شهادات تأهيل مهني، أي أن احتمال التورط في الإدمان حسب هذه الأرقام سيميج أكبر لدى من لم تسعفهم الظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية لتلقي شهادة إنهاء التعليم وشهادة البجروت.

وهكذا فقد ارتفع عدد متلقي مخصصات ضمان الدخل بسبب الإدمان بين الأعمار ٢٠١٣ وحتى أواسط ٢٠١٦. وفي الفترة الأخيرة وصل عدد متلقي تلك المخصصات من بين جميع متلقيها إلى ٣٪. ومن بين متلقي مخصصات ضمان الدخل بسبب الإدمان على المخدرات تلقاها ٨٥٪ تحت تسوية وإعادة التأهيل والباقيون تحت تسوية الإدمان، والأمر مشابه فيما يتعلق بالإدمان على الكحول. ويتضح من مختلف المعطيات التي تم الإطلاع عليها ونخبها وتلخيصها أنه من الصعب تلقي صورة شاملة للوضع الاجتماعي الاقتصادي لمجموعة المسجلين لتلقي خدمات وعلاج في السلطات الرسمية ممثلة بوزارة العمل. وحتى لو توفرت بعض المعلومات فهي لا تشير بوضوح إلى الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمدمنين. وكانت الطريقة الأمثل لتحديد الانتماء الطبقي للمدمنين هي التحور في من يتلقون مخصصات التأمين الوطني وذلك لأن الوزارة كما يشير البحث تعترف بأنه لم يتم جمع معلومات حول متلقي مخصصات ضمان الدخل أو مخصصات الإعاقة من مؤسسة التأمين الوطني، ولكن الوزارة أشارت في أيلول ٢٠١٦ إلى أنها تنوي جمع مثل هذه المعلومات ابتداء من السنة الحالية ٢٠١٧ لأنها فهمت (أخيراً!) أن مثل

بالنسبة للقياس الاجتماعي الاقتصادي كما تحده سلطات الإحصاء الرسمية التي تصنف السلطات المحلية إلى عشرة عنقاف وفقاً لرقوتها الاقتصادية، تم في البحث الخاص الصادر عن الكنيست إيراد المعطيات التالية عن عدد المدمنين على المخدرات في إسرائيل المسجلين في الخدمات الاجتماعية للعام ٢٠١٥:

في العناقيد / المجموعات الأفقر هناك العدد الأكبر من المتدمنين لتلقي مساعدة الإدمان. وتعدل المعطيات على أن العدد الأكبر من المدمنين على المخدرات المسجلين في أقسام الخدمات الاجتماعية هم من سلطات محلية مدرجة من عنقود رقم ٥ والمعروف كعنقود الطبقة الوسطى، وفيه ٤٣٣٧ مدمنًا. وفي العناقيد الأكثر انخفاضا يصل عدد المسجلين لتلقي مساعدة للخروج من الإدمان إلى نسبة ١٨ لكل ١٠٠٠ نسمة، وتعدل هذه المعطيات على أن المحتاجين لمساعدة سلطات الخدمات الاجتماعية لإخراجهم من أفة الكحول والمخدرات يتركزون في العناقيد والمجموعات الأكثر فقراً، والأمر نفسه بالنسبة للمدمنين على الكحول.

الأرقام لا تشير فقط إلى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها معظم المدمنين، على الرغم من وجوب التأكيد على وجود مدمنين من طبقات عليا وغنية، ولكن الأرقام تقول إن العدد الأكبر ممن يسقطون في دائرة الإدمان هم من الطبقات

الأضعف. كذلك يبرز العدد الأكبر لضحايا الإدمان من العرب ومن المهاجرين المعروفين بالشرقيين الذين هاجروا هم في حالة الأثيوبيين أو هاجر أهلهم في حالة المهاجرين من الدول العربية. ويؤكد هذا أيضاً جانب التحصيل العلمي، فغالبية المدمنين

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي